"التدوين كمطرقة"

البلوغوسفير اللبناني ومستقبل الحريات في لبنان

طوني صغبيني

"Adon"

بحث صادر عن مدوّنة نينار

www.ninars.com

بيروت 2010

"التدوين" كمطرقة

البلوغوسفير اللبناني ومستقبل الحريات في لبنان

بحث حول الفضاء التدويني اللبناني ومقالات أخرى

طوني صغبيني

"أدون"

بحث صادر عن مدوّنة نينار

www.ninars.com

بيروت 2010

رخصة مشاع ابداعي - بعض الحقوق محفوظة

الكتيّب ومضمونه متوافر تحت رخصة المشاع الابداعي ٢٠١٠

رخصة المشاع الابداعي: حقوق النشر واستعمال النصوص مجّانية لكن يتوجب نسبة المقال الى «مدونة نينار» - طوني صغبيني. يُحظر استخدام العمل لأية غايات تجارية - يُحظر القيام بأي تعديل أو تحوير أو تغيير في النص.

Ninar by Tony Saghbiny is licensed under a Creative Commons Attribution-Noncommercial-No Derivative Works 3.0 United States License.
Based on a work at saghbini.wordpress.com.

صورة الغلاف:

Horizon photography – By Tony Saghbiny, from the Social Media Cafe Beirut Launch March 2010

المحتويات

الجزء الأول:
التدوين كمطرقة: بحث حول البلوغوسفير اللبناني، واقعه، تأثيره ومستقبله
- قبل البدء
- I: نظرة عامة على الفضاء التدويني اللبناني
- II: من الشاشة إلى الساحات: التدوين اللبناني في العمل
- III: لا حبّ ولا غرام: علاقة البلوغوسفير اللبناني بالحركة السياسية والإعلام التقليدي
- IV: مدوّنات، وزارات، شركات وحريّات: لمحة من المستقبل
- خاتمة: التدوين مطرقة أم مسمار النعش

الجزء الثاني:
كي لا نستيقظ تحت جزمة العسكر: مستقبل الحريات في لبنان (مقالات)
- التدوين سلاح قتاليّ (مقابلة حول حركة التدوين اللبناني)
- كي لا نستيقظ تحت جزمة العسكر
- حباً بالحرية.. افتحوا للرئيس مدوّنة!
- المعركة على قانون الانترنت في لبنان: حصيلة الجولة الأولى
- الديناصورات على أشكالها تقع: كي لا يصبح لبنان سجناً عربياً جديداً
- هيبة الرئاسة بسبعين دولار: الكميّة محدودة

حول الكتيّب

الجزء الأوّل من الكتيّب هو بحث من أربعة أجزاء حول البلوغوسفير اللبناني، واقعه، تأثيره ومستقبله. ونُشر البحث على امتداد أسبوعين على صفحات مدوّنة نينار وأثار اهتمام العديد من الناشطين والباحثين والمدوّنين ونقلته عدّة مواقع الكترونية كما نُشرت أجزاء منه في جريدة الأخبار اللبنانية عدد الخميس 2 أيلول 2010، ونُشر ملخّص عنه في العدد التاسع من مجلّة حبر.

الجزء الثاني هو مقابلة حول التدوين اللبناني بالإضافة إلى مجموعة من المقالات "الحربية" التي كُتبت ردّا على الاستدعاءات والاعتقالات التعسفية التي قامت بها أجهزة الأمن اللبنانية خلال العام الماضي والتي طالت صحافيين ومدوّنين وناشطين الكترونيين. ونُشرت أجزاء من المقابلة في مجلّة حبر اللبنانية أما المقالات فنُشرت على صفحات المدوّنة فقط.

الجزء الأول

التدوين كمطرقة

بحث حول البلوغوسفير اللبناني، واقعه، تأثيره ومستقبله

قبل البدء

انكسرت الجرّة خلال الأشهر الأخيرة بين المدونين والناشطين الاكترونيين والأجهزة الأمنية والقضائية في لبنان ودخل هذا البلد الصغير متأخراً نادي الدول العربية القمعية بعدما بلغ عدد المعتقلين والملاحقين في قضايا متعلّقة بحرية التعبير على الانترنت أكثر من ست أشخاص. حوادث الاستدعاء الأمني والقضائي هذه هي أولى مؤشرات تصاعد قوّة المدوّنات والإعلام الاجتماعي في لبنان ودليل على توتّر العلاقة منذ الآن بين الفضاء الالكتروني وذلك السياسي.

عدّد قرّاء المدوّنات اليوم يكاد يفوق عدد قرّاء الجرائد، والمواضيع المنشورة الكترونياً هي بأقل الأحوال مقالات نارية ومباشرة تزعج السلطات بدءاً من رؤساء البلديات وصولاً لرئيس الجمهورية. فهذه الأداة تحوّلت بسرعة إلى أداة لصناعة الرأي العام الشبابي في ظلّ حركة تدوينية لبنانية هي من الأنشط والأجرأ في العالم العربي. فهل هذه الحيوية في الفضاء الالكتروني هي مؤشر على نضوج التدوين في لبنان وتحوّله إلى أداة للتغيير الاجتماعي والسياسي أم هو، مثل موجات سابقة، مجرّد مجرّد موجة آنية وعابرة؟

هذه هي الإشكالية التي يحاول البحث هذا الإجابة عليها. في **الجزء الأول** منه تم التطرق إلى خارطة التدوين اللبناني، من هم المدونون، كيف يتوزعون لغوياً وجغرافي وسياسياً وما هو المحور الأساسي لتدوينهم؟ في **الجزء الثاني** يعرض البحث تأثير التدوين على القضايا السياسي والاجتماعية من خلال عدّة تجارب مهمّة في لبنان نقلت المدوّنات من الشاشة إلى ساحات العمل بدءً من الرجل في المكعب على عين المريسة مروراً بالتظاهرة العلمانية وصولاً للاصطدام المباشر مع السلطات إثر الاعتقالات والملاحقات الالكترونية. أما **الجزء الثالث** فيعرض علاقة الفضاء التدويني بالفضائين السياسي والإعلامي وهي علاقة محكومة حتى الآن بالارتياب والمواجهة وعدم الاعتراف المتبادل. ويختم **الجزء الرابع** والأخير بمحاولة استشراف مستقبل التدوين في لبنان من خلال عرض العناصر التقنية والقانونية والسياسية والمالية المؤثرة حتى الآن فيه في ظلّ توقّعات عامة في صفوف الناشطين الالكترونيين عن معركة مقبلة شرسة من أجل الدفاع عن حريات التعبير في لبنان.

وبشكل عام، يكاد يكون هنالك إجماع بين المدونين اللبنانيين على أن الحركة التدوينية في لبنان عرفت مؤخراً نقلة نوعية من التدوين الفردي الذي يرتكز في مضمونه على نقل المشاهدات الشخصية إلى التدوين المنظّم، المتنوّع والهادف لتحقيق تقدّم في قضايا التغيير الاجتماعي والسياسي. وتذهب الدراسات والمقالات التي تناولت التدوين اللبناني خلال الأعوام الماضية إلى تدعيم هذه الخلاصة نذكر منها دراسة سون هوغبول: "من لائحة –أ- إلى انتفاضة الويب: التطورات في الفضاء التدويني اللبناني 2005-2006[1]"، ودراسة "خارطة الفضاء التدويني العربي" الصادرة بالإنكليزية عن جامعة هارفرد [2]في العام 2009، بالإضافة إلى عدد من المقالات حول هذه المسألة منها تحقيق للزميل هاني نعيم عن انتقال حركة التدوين اللبناني من" المزاجية إلى المأسسة."

ولا بدّ أولاً من **الإشارة إلى أن ما سيرد في هذا البحث هو بطبيعة الحال مشاهدة ورأي شخصي تعبّر عن رأي الكاتب فقط وليست بالتالي دراسة موضوعية ولا شاملة حول حركة التدوين اللبناني**. وقد أضفنا إلى البحث عدّة مقالات لنا منشورة على المدوّنة كملحق إضافي مفيد للإضاءة على ظروف بعض الأحداث التي تناولها البحث.

هوامش:

[1] From A-List to Webtifada: Developments in the Lebanese Blogosphere 2005-2006, Sune Haugbolle, Peer Review Article, Arab Media an Society February 2007.

[2] Mapping the Arab Blogosphere: politics, culture and dissent, Bruce Elting – John Kelly – Robert Faris and John Palfrey, Berkman Center for Internet and Society at Harvard University, June 2009.

[3]سنستعمل كلمة "بلوغوسفير Blogospshere "خلال البحث لاختصار تعبير "الفضاء التدويني" اللبناني.

I

نظرة عامة على الفضاء التدويني اللبناني

صفحة Lebanonaggregator.com التي تحوي أكثر من 350 رابط لمدونات لبنانية

يتكوّن البلوغوسفير اللبناني اليوم من حوالي 350-450 مدوّنة، ويتميّز بتنوّعه الشديد مقارنة مع الفضاء التدويني في دول عربية أخرى، وذلك إلى درجة يصعب معها استخلاص سمات عامة مشتركة له أو وصفه بوصف محدّد يختصر مكوّناته. وهناك نحو 330 مدوّنة مدرجة في موقعLebanonaggregator.com ، وأكثر 20 مُدرجة في lebanesebloggers.netبالإضافة إلى عدد كبير من المدوّنات غير المُدرجة في أيّ من الموقعين. وتتميّز المدونات اللبنانية بالسمات التالية:

-**ثلاث أجيال من المدونات ومشكلة التوقف عن التحديث :**من المعروف أن الفضاء التدويني اللبناني عرف ثلاث موجات نموّ في حركة التدوين تفاوتت في حجمها. أوّل موجة تدوينية كانت في العام 2005 إثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري. وشهد وقتها الفضاء

الالكتروني الانفجار الأوّل في عدد المدوّنات ومعظمها تنتمي أو تميل لفريق 14 آذار، وشاركت المدونات في ذلك الوقت بشكل فاعل في عمليّة التعبئة السياسية وفي تقديم الأخبار والتحليلات. ومن الملفت أنها أيضاً رفدت الإعلام الأجنبي بالمواد الدسمة الذي خصّص لها أكثر من مرّة مساحات على صفحاته. وتميّزت المدونات وقتها بأن غالبيتها الساحقة هي مدونات سياسية المضمون، وتكتب باللغة الإنكليزية أو الفرنسية فقط. ومعظم هذه المدونات اليوم متوقّفة عن التحديث. وشهد لبنان الموجة التدوينية الثانية إثر حرب تمّوز 2006 التي عاصرت ولادة العديد من المدوّنات التي تُصنّف على أنها "مدوّنات أزمة". وركّزت الأخيرة على نقل الأخبار والصور وأجواء الناس والحرب من الأرض مباشرة ومن التجربة الشخصية نفسها. وكما في المرّة الأولى، توقّف معظم المدونات التي ولدت في هذه الفترة عن التحديث. أما الموجة التدوينية الثالثة فكانت أقلّ زخماً من سابقاتها وحصلت إثر الحرب على قطاع غزّة عام 2008. وتميّزت المدوّنات الناشئة في هذه الفترة أنها أكثر تخصّصاً، كالمدوّنات الأخبارية، وتلك المتخصّصة حصراً بمقاطعة منتجات الاحتلال ومنها حتى مدوّنات متخصصة بالشؤون العسكرية أو التي تفصّل كيفية الردّ على العدوان بالعصيان المدني مثل .Radical Beirutواليوم يشهد الفضاء الالكتروني ما يمكن وصفه أنه موجة تدوينية رابعة وهي حتى الآن أكثر هدوءاً وثباتاً من سابقاتها الثلاث. وهي تتميّز عن سابقاتها أيضاً بالنموّ المستمرّ والاستمرارية بعكس الموجات السابقة التي كانت آنية ومؤقتة. وبالتالي، إن السمة الأبرز للمدونات اللبنانية حتى الآن هو عمرها القصير إذ لا يتجاوز متوسّط العمر المدوّنات العاملة بحسب تقديرنا أكثر من عامين. والتوقف عن التحديث هو السمة الأساسية التي نلاحظها عند مراقبة المدونات اللبنانية، فمعظم مدوّنات الجيل الأول (انتفاضة الاستقلال 2005)، والجيل الثاني (عدوان تموز 2006)، والثالث (حرب غزة 2008) قد توقّفت عن التحديث حتى بلغ عدد المدوّنات المتوقّفة عن العمل اليوم أكثر من نصف مجموع المدوّنات اللبنانية تقريباً.

-**اللغة :**تهيمن على المدوّنات اللبنانية اللغة الإنكليزية، تليها العربية ثم الفرنسية. وعلى سبيل المثال من أصل 320 مدوّنة على lebanonaggregator هناك نحو 20 مدوّنة فقط باللغة العربية، حتى أن بعض الجهات قامت بتخصيص يوم للتدوين باللغة العربية كجزء من حملة أوسع للحفاظ على لغة الضاد من الاختفاء. وكانت الغالبية الساحقة من مدوّنات الجيل الأوّل تدوّن باللغة الإنكليزية، وكذلك كانت غالبية مدونات الجيل الثاني. لكن ابتداءاً من الجيل الثالث والرابع برز نوع من التوازن اللغوي حيث أن عدد كبير من المدونات الجديدة هو إما باللغة العربية أو مزدوج. اللغة.

-**التوزّع الجغرافي للمدوّنين:**معظم المدوّنين الدائمين هم من المقيمين خارج لبنان، خاصة في أوروبا الغربية، أميركا الشمالية وأستراليا. أما المدوّنون المقيمون، فمعظمهم من سكّان بيروت الكبرى في ظل غياب واضح للمدوّنين في المناطق الأخرى كالجنوب والبقاع والشمال. ونعتقد أن ذلك يعود بشكل أساسي إلى ضعف تغطية الانترنت في لبنان وإلى كون

بيروت تحوي أكثر من نصف سكان لبنان لأن معظم اللبنانيين وخاصة الشباب منهم ينتقلون إلى ضواحي العاصمة للدراسة أو العمل.

social media specialists :p

-**الجهة المدوّنة :**يتم تحرير غالبية المدوّنات على يد فرد واحد وهذا أمر طبيعي كون التدوين هو قبل كل شيء أداة فردية تتيح التعبير الشخصي في الفضاء العام. إلا أنه هنالك عدد من المدوّنات التي تحرّرها مجموعة من المحرّرين مثل مدونة .The Inner Circle كذلك هنالك بعض المدوّنات التابعة لأحزاب أو جمعيّات يحرّرها فريقها الإعلامي مثل مدوّنة رابطة الناشطين المستقلين، ومدونةFeminist Collective ، مدونة شباب حركة التجدد الديمقراطي ومدونة القوات اللبنانية...ألخ.

-**المضمون والتوزّع الفكري والسياسي :**من حيث المحتوى، يغلب على المدوّنات اللبنانية نوعي المدوّنات الشخصية التي تحتوي مشاهدات وأفكار شخصية تتناول غالباً الحياة اليومية

في لبنان، وتلك السياسية ومنها المدوّنات الساخرة مثل جمهورية الحمّص، أو التي تركّز على قضايا محددة مثل العاملات الأجانب .ومن الملفت وجود عدد قليل من المدوّنات المتخصصة في شؤون أخرى مثل التكنولوجيا، الطعام او الأعمال (أمثلة: مدونة Design Fetishمتخصصة بالغرافيكس والتصميم. مدونات متخصصة بالرسم: مدونة" ميرون" لأمل كعوش، مدونة" فيولا" لنادين فغالي، ومدونة" أملغام" لمايا زنقول .مدونة Life Imitates Fashionمتخصصة بالموضة، مدونة Green Resistance متخصصة بالقضايا البيئية، مدونةBeirut Drive By متخصصة بالإعلانات على الطرقات ودلالاتها، مدونة Technicism متخصصة بالتكنولوجيا ، ومدونة Go Social Media لليليان عساف متخصصة بقضايا الاعلام الاجتماعي.

-**غياب المدونات الدينية :**هنالك غياب واضح للمدوّنات الدينية والدعوية مقارنة مع البلدان العربية الأخرى، ولم نصادف حتى الآن أي مدونة دينية أو دعوية لبنانية. كذلك، يحمل الجزء الأكبر من المدوّنات اللبنانية أفكاراً علمانية أو هي تعتبر نفسها على الأقلّ مدوّنات لاطائفية. وسياسياً، معظم المدوّنين يصنّفون أنفسهم على أنهم مستقلّون. أما المسيّسون منهم فهم موزّعون بين 14 آذار واليسار في ظلّ غياب شبه تام لمؤيدي تحالف 8 آذار مثل حزب الله، حركة امل، التيار الوطني الحرّ، سليمان فرنجية، الحزب القومي..ألخ. ولعلّ هذا يعود بشكل أساسي إلى البنية العقائدية والسياسية والتنظيمية الصارمة لأحزاب المعارضة والتي يمتلك معظمها وسائل إعلامية رسمية قوية؛ وبالتالي لا يوجد فيها هامش كبير لاختلاف الرأي بين الأفراد والقيادات الحزبية ما ينسف منفعة أي حركة تدوينية فردية لأنها لن تكون على الأرجح سوى نسخ ولصق لبيانات وآراء القيادات الحزبية.

-**التدوين الصحافي :**من المُلفت أيضاً في البلوغوسفير اللبناني أن جزء كبير من المدونين الدائمين يتوزّعون على ثلاث مجالات مهنية أساسية هي 1) الصحافة والمهن المرتبطة بالكتابة والإعلام، 2) العمل الاجتماعي والمدني الذي لا يبغي الربح، 3) التكنولوجيا والبرمجيّات.

هذه السمات تنعكس بشكل أو بآخر على علاقة الفضاء التدويني بالتغيير الاجتماعي وبالحركة السياسية والإعلامية في لبنان، وهي علاقة تتميّز ببداية اعتراف الأوساط السياسية والإعلامية بالقدرة التأثيرية للفضاء الالكتروني، ولو على مضض. وهو ما سنناقشه في المقال التالي.

II

من الشاشة إلى الساحات: التدوين اللبناني في العمل

يمكن اعتبار حوادث القمع الأمني للمدونين والناشطين الالكترونيين في الأشهر الأخيرة على أنها اعتراف غير مباشر للقوى السياسية في لبنان بتأثير وقدرة وسائط الإعلام الاجتماعي وخاصة المدوّنات. ونعتقد إن الردّ الأمني يعكس خوفاً واضحاً من الدور المتوقّع مستقبلاً لهذه الوسائط خاصة أن الفضاء الالكتروني هو خارج سيطرة الحكومة ونشطاءه غير خاضعين للتدجين السياسي أو الطائفي الذي تعاني منه الوسائل الإعلامية والجامعات والجمعيات والناشطين السياسيين التقليديين على امتداد لبنان. لا تزال العلاقة بين الفضاء التدويني والوسائل الإعلامية والقوى السياسية حتى الآن علاقة غير ناضجة رغم أنها تخطو خطوات بطيئة في هذا الاتجاه، لكنها لا تزال محكومة إما بالارتياب أو بعدم الاعتراف بالفضاء الالكتروني من أساسه.

وشهد لبنان خلال العامين الماضيين العديد من التجارب الجماعية الناجحة على الفضاء الالكتروني نجحت في نقل النشاط التدويني من التدوين الفردي إلى الحركة المنظّمة والهادفة والمرتبطة بالنشاط المباشر على أرض الواقع. لكن هذه التجارب لم تكن الأولى من نوعها، فالمعارضة اللبنانية السابقة في التسعينات وصولاً إلى العام 2005 كانت تعتمد على الانترنت كإحدى وسائلها الرئيسية للنشر والتعبئة وتحدّي النظام الأمني القائم، إلا أن ما يميّز التجارب الأخيرة أنها ليست منظّمة سياسياً بالمعنى الحزبي للكلمة، بل إن معظمها ناشىء من مبادرات فردية أو حتى من ردّات فعل عفوية غير منظّمة.

ولا بد من الحديث أولاً عن تزامن الدور الجديد للمدونات مع نقلة نوعية مهمّة في المضمون المنشور على صفحاتها. فمن التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان على مدوّنة تريلا وصولاً إلى إذاعة الراديو المستحدثة لجمهورية الحمّص، ومروراً بالكمّ الهائل من النتاج الأدبي والقصصي والتغطيات الفنية والثقافية والمقالات النارية للعديد من المدونين، يمكن ملاحظة انتقال جزء مهم من حركة التدوين من الانتاج غير المنظّم إلى الانتاج الإبداعي والاحترافي الذي يبشّر بحصاد إعلامي وأدبي وفكري مهم خلال السنوات المقبلة.

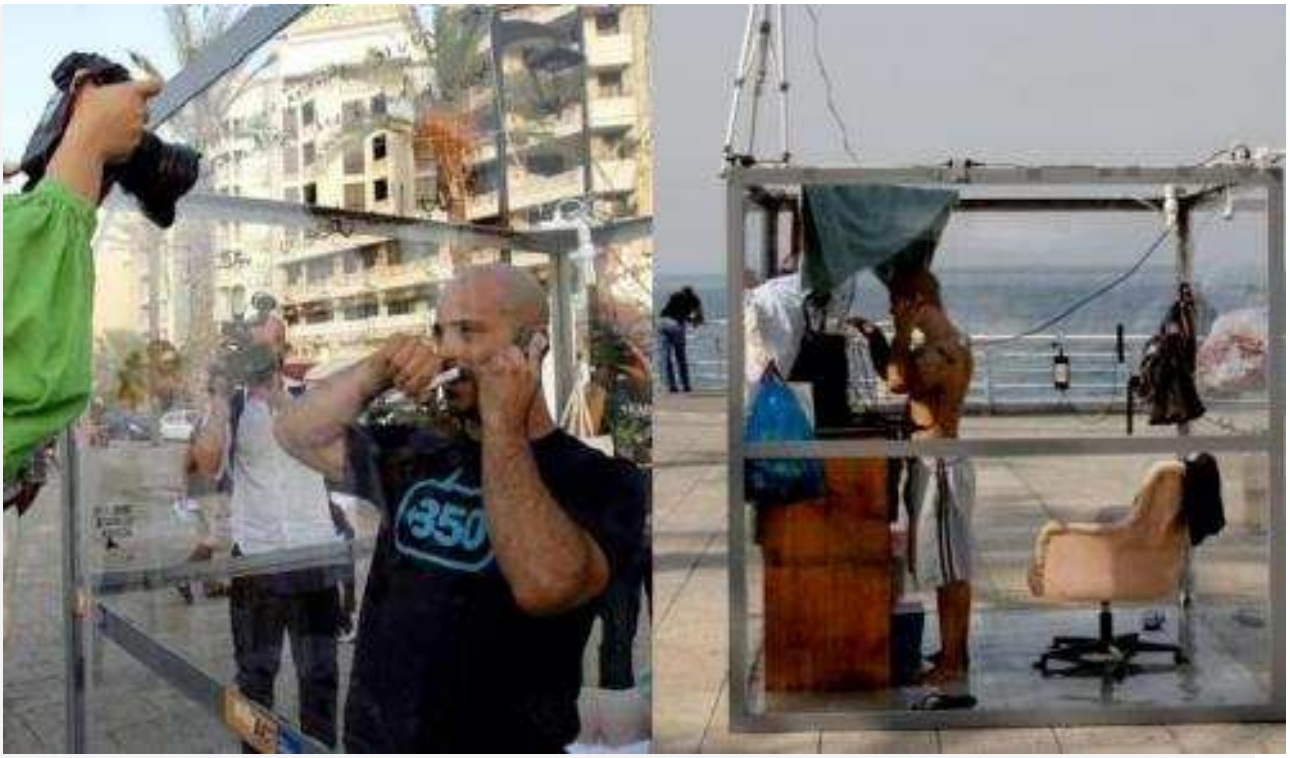

مشروع الرجل في المكعب": في الصورة جهة اليمين، رامي عيد "يوتوت" عن صعوبة البقاء في مكعب زجاجي في عزّ " تشرين

وبالعودة لعلاقة التدوين بالنشاط المباشر، نبدأ الحديث عن إحدى التجارب الالكترونية الرائدة التي نجحت في الربط بين النشاط الفعلي على الأرض والإعلام الاجتماعي، وهو **نشاط "الرجل في المكعب"** الذي أقامته رابطة الناشطين المستقلين في تشرين الأول عام 2009. واقتضى الحدث أن يبقى الشاب رامي عيد لثلاثة أيام ولياليي متتالية في مكعب زجاجي على عين المريسة وسط الحرّ والمياه والظروف المناخية القاسية ليحاكي النتائج المتوقّعة للتغيّر المناخي خلال السنوات المقبلة ولدقّ جرس الإنذار حول ضرورة التحرّك لمواجهته. وارتكزت الحملة الإعلامية بشكل أساسي على استعمال وسائل الإعلام الالكتروني من مدوّنة خاصة استقطبت أكثر من 5000 زائر خلال ثلاثة أيام، وحساب تويتر كان ينقل من خلاله ما يحدث معه مباشرة على الانترنت بالإضافة إلى يوتيوب وصور ومقالات حول التغيّر المناخي وتغطية الكترونية واسعة شاركت بها العديد من المدونات اللبنانية. تجربة "الرجل في المكعب" أثبتت إلى حدّ كبير قدرة الإعلام الاجتماعي منفرداً على تغطية وإيصال نشاط هادف إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور وجعل القضية محط اهتمام واسع من دون الحاجة لوسيلة إعلامية تقليدية.

ومن التجارب الأكثر فاعلية حتى الآن كانت "المسيرة العلمانية" في نيسان الماضي، والتي نجحت في استقطاب بضعة آلاف من الناشطين والمواطنين في تظاهرة علمانية مستقلّة هي

الأولى من نوعها في بيروت. وابتدت التظاهرة بدعوة محدودة على الفايسبوك، ثم ما لبثت أن تحوّلت إلى اجتماعات وتفاؤل وتضافر قوى وجهود وانتشرت الدعوات بشكل يومي حتى اليوم الموعود في شهر الربيع. واعتمدت الدعوة للتظاهرات في جميع المراحل على الفايسبوك كأداة رئيسية، دعمّتها مساهمات المدوّنين والناشطين والمهتمّين. تجربة "التظاهرة العلمانية" أثبتت بدورها أن أدوات الإعلام الاجتماعي تمتلك القدرة على التعبئة والحشد والتنظيم حتى لو لم يكن هنالك من لجنة مركزية أو مجموعة منظّمة تقف وراء الدعوة.

التجربة الرائدة الثالثة التي نحب أن نضيء عليها هي قيام مجموعة واسعة من المدونين اللبنانيين بمراقبة الانتخابات البلدية للعام 2010 في أيار الماضي. مراقبة الانتخابات من قبل مدونين مستقلين كانت تجربة فريدة من نوعها وهي الأولى في هذا المجال في العالم العربي رغم أنه لم يكن لدى المجموعة سوى أقل من أسبوع للتحضير وميزانية متواضعة. وقام المدونون بالاستحصال على تراخيص من وزارة الداخلية تصادق على صفتهم كمراقبين، أي تعطيهم قانونياً الحق بدخول أقلام الاقتراع وكل المراكز الانتخابية ووضع ملاحظاتهم وإصدار تقاريرهم الخاصة عن العملية الانتخابية. وأنشأ المدونون موقع خاص بالعمليّة lebloggers.org نشروا عليه مراقباتهم وملاحظاتهم على العمليّة الانتخابية بشكل مباشر خلال اليوم الانتخابي، وحقّق الموقع عدد قياسي من الزيارات خلال فترة قصيرة. وتميّزت تغطية المدونين بسرعتها وبمسافتها الحميمة من الناس والناخبين والأجواء الانتخابية مقارنة مع التغطية الإعلامية التقليدية لكن شابها في بعض الأحيان بعض الارتباك والسطحية في نقل الأخبار. وأُطلق على تغطية المدونين المذكورة اسم "صحافة المواطنين" Citizen Journalism فيما رفع الموقع شعار "إعلام من المواطن إلى المواطن". ونالت تجربتهم اهتمام الوسائل الإعلامية التقليدية التي خصّصت لهم مساحات هامة للمرة الأولى في تاريخ التدوين اللبناني على شاشات رئيسية مثل الـ LBC والمستقبل.

من المسيرة العلمانية في بيروت في نيسان 2010 (تصوير هاني نعيم - مدوّنة هنيبعل يتسكّع في الأرجاء)

تجربة هامة أخرى حصلت عند قيام الأجهزة الأمنية باستدعاء المدون خضر سلامة بسبب بعض المقالات التي ينتقد فيها رئيس الجمهورية. خلال الاستدعاء، استهزأ المحققون من الصديق سلامة عند حديثه عن أن "المدونين يتحركون في جميع أنحاء العالم كشبكة واحدة" وكان جوابهم "أنتم في لبنان". لكن ما حصل في اليومين التاليين أثبت للمحققين العكس، إذ اجتمعت مجموعة كبيرة من المدونين الناشطين وأصدرت بياناً عنيف اللهجة ضد تصرفات الأجهزة الأمنية وأطلقت حملة الكترونية واسعة في هذا الاتجاه شاركت فيها عشرات المدونات وحرّكت العديد من منظمات الدفاع عن الحريات لاستنكار الموضوع و"منها أصوات عالمية". وما

اعتقدت الأجهزة الأمنية أنه وسيلة لكمّ الأفواه انتهى بنتيجة عكسية تماماً في ظلّ انفجار الانتقادات اللاذعة للرئيس والأجهزة على السواء على عشرات المواقع والمدونات ووصولها بالتالي إلى آلاف القرّاء بدل أن تقتصر فقط على قرّاء مدونة واحدة. التحرّك المذكور أثبت عقم القمع الأمني في زمن الانترنت لكنه لم يمنع الأجهزة الأمنية من تكرار العملية نفسها عدّة مرات أخرى مع استدعاء نشطاء آخرين في الأشهر التالية. لكن الحملة الالكترونية الفذّة وقتها أسّست لسابقة مهمة في الدفاع عن الحريات حيث تضامن المدونون من مختلف الاتجاهات مع زميل لهم بغضّ النظر عن اتفاقهم أو اختلافهم مع مضمون كلامه. للمرّة الأولى، كان هنالك جسم يدافع بشكل موحّد وشرس عن حرية التعبير من منطلق مبدئي لا سياسي. هذه السابقة مهّدت السبيل فيما بعد لردّات فعل مماثلة عند تجدّد الاعتقالات فشهدنا حملات رفض متصاعدة في حدّتها بدءاً من اقتراح قانون للانترنت يعيد لبنان إلى عصر ما قبل الحاسوب، وصولاً إلى قضية اعتقال ثلاث ناشطين بتهمة ذمّ رئيس الجمهورية على الفايسبوك.

وفي الحالتان، توّج الاعتراض الالكتروني بالنجاح حيث استطاع الناشطون إيقاف إقرار قانون الانترنت في مجلس النواب قبل يوم واحد من مناقشته، وساهمت جهودهم كذلك في الضغط على المحكمة والجهات السياسية لإطلاق سراح المعتقلين في قضية ذمّ الرئيس. وأعطى المدوّنون بعداً ساخراً لمعركتهم مع إطلاق تعبير "حكم الديناصورات" على السياسيين المنهمكين بكمّ الأفواه، والشعار يشير بطريقة أو بأخرى إلى قدرة المدونين على إلحاق الضرر الكبير بصورة السياسيين لدى الرأي العام والتي نعتقد أنها ساهمت بشكل كبير في الضغط عليهم خلال الحملة.

هذه التجارب تشكّل بدايات علاقة غريبة عجيبة بين المدونين من جهة وبين سلطات الأمر الواقع السياسية والإعلامية من جهة أخرى، وهو ما سنناقشه في الجزء الثالث.

III

لا حبّ ولا غرام: علاقة البلوغوسفير اللبناني بالحركة السياسية والإعلام التقليدي

خلال قيام الأجهزة الأمنية بقمع تظاهرة يسارية أمام السفارة المصرية في بيروت العام الماضي. الحادثة شهدت ردّ فعل تضامني واسع مع المتظاهرين على صفحات المدونات اللبنانية وكانت أولى محطات الردّ الجماعي لمدوّني الجيل الحالي في البلوغوسفير اللبناني (مصدر الصورة: جريدة الأخبار اللبنانية)

خلال العامين الماضيين تطوّرت علاقة البلوغوسفير اللبناني مع الواقع السياسي والإعلامي من علاقة هامشية محكومة بعدم الاعتراف بالتدوين كأداة تغيير سياسي واجتماعي إلى علاقة إشكالية يشوبها ارتياب السلطات والقوى السياسية من القدرة التأثيرية المتصاعدة للمدوّنات. من جهتهم، يتفاعل الناشطون والقوى المدنية حول مستقبل التدوين الذي يرونه قلب العلاقة التقليدية بين السلطة والشعب وأعطى المواطن العادي قدرة غير مسبوقة على التأثير والمشاركة في صناعة الرأي العام.

وكانت الأعوام الماضية شهدت العديد من التجارب الناجحة التي تحدّثنا عنها سابقاً والتي حوّلت الإعلام الاجتماعي من أداة اتصال ونشر شخصي إلى أداة جماعية فعّالة لها وقع مباشر على القضايا العامة إذ أثبتت قدرتها على التعبئة الاجتماعية والسياسية وعلى تحريك الرأي العام وإزعاج السلطات وكسر الهيمنة الإعلامية لقوى الأمر الواقع. لكن هذا النجاح ألقى بثقله على علاقة التدوين بالفضاء السياسي والإعلامي وليست الاعتقالات الأخيرة سوى دليل على توتّر القوى السياسية وتخبّطها تجاه هذه الظاهرة الجديدة.

وانطلاقاً من هذه التجارب يمكن الخروج ببعض السمات التي تحكم العلاقة بين الفضاء التدويني والفضاء السياسي والإعلامي حتى الآن، منها:

- **<u>علاقة التدوين بالحركة السياسية التقليدية:</u>** الاعلام الاجتماعي موجود في العمل السياسي في لبنان منذ سنوات، وكانت المعارضة السابقة في التسعينات تعتمد عليه بشكل كبير لتعبئة الصفوف وجذب الشباب كما كان التدوين أداة فعّالة لفريق14 آذار خلال أحداث عام 2005. لكنه اليوم يدخل مرحلة جديدة على أكثر من صعيد: من ناحية أولى نلاحظ دخول الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية إلى الفضاء الالكتروني بقوة وبدء إدراكهم لأهمية هذه الأداة في التواصل مع مناصريهم ومع الناخبين. وبالإضافة إلى المواقع الرسمية للأحزاب التي تطوّرت كثيراً خلال الفترة الأخيرة، دخلت الأخيرة أيضاً مجال الإعلام الاجتماعي فانتشرت الصفحات الرسمية للنواب على الفايسبوك كما أنشأت بعض الأحزاب مدوناتها الخاصة وقنواتها على يوتيوب وتويتر. ولم يتوان بعض السياسيين مثل النائبان سليمان فرنجية ونهاد المشنوق في التواصل مع مناصريهم مباشرة على الفايسبوك، كما لم يتوان رئيس الجمهورية ميشال سليمان عن إرسال رجال المخابرات إلى منزل كل من ترك تعليقاً سلبياً على صفحته في الموقع. من ناحية ثانية هنالك زيادة كبيرة في عدد المدونين المستقلّين ولو كانوا مسيّسين. فنادراً ما نصادف في الفضاء الالكتروني اللبناني اليوم مدوّنين حزبيين، وغالبية المدونين هم إما مستقلون أو متمردون على أحزابهم أو خرجوا نهائياً من العمل السياسي. ويمكن القول أن ذلك يعود بشكل أساسي إلى بنيتي النظام السياسي والأحزاب اللبنانية. فالنظام السياسي هو مغلق على كل من هو خارج الاصطفاف العائلي والطائفي والمناطقي والسياسي، والأحزاب هي نسخة مطابقة عنه. كذلك، إن طبيعة الأحزاب وخاصة اللبنانية منها تعمل بشكل يومي على

فرض الرأي الواحد في صفوفها، بل تذهب إلى حد اتهام أي رأي مخالف بالخيانة أو العمالة أو التخلي عن الطائفة، وبذلك فهي لا تشجّع مناصريها سوى على أن يكونوا ببغاء تردّد أقوال السياسيين ووسائل إعلام الحزب بنجاح، ولعلّ المعارك القانونية والسياسية لقيادات حزبي التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية للسيطرة على وسائل الإعلام الاجتماعي داخل كلّ منهما (شعارات الموقع الرسمي الوحيد) تعكس هذه الرغبة تحديداً. كذلك، لعلّ هذا ما يفسّر أيضاً الغياب الواضح في الفضاء الالكتروني لمدوّنين من صفوف الأحزاب المتشددة دينياً وتحالف 8 آذار كحركة أمل وحزب الله والمردة والقومي...ألخ. فرغم إدراك هذه القوى السياسية لأهمية الإعلام الاجتماعي، هي تفتقر للبنية الذهنية والثقافية وللمنهجية المناسبة التي يمكن أن تجعل منه أداة فعّالة. فالبنية الحزبية التنظيمية والثقافية الهرمية فيها وإصرارها على منهجيّة الرأي الواحد "الصحيح" وارتيابها من محاولات أنصارها للتغريد خارج سرب الإعلام الرسمي تجعل منها معادية بطبيعتها لنشوء حالة تدوينية لأن الأخيرة لا يمكن أن تقوم إلا على التفكير الحرّ وعلى المجهود والرأي الشخصي.

- **<u>علاقة التدوين بالنشاط المباشر على الأرض:</u>** خلال الفترة الماضية أصبح الفايسبوك الأداة الرئيسية لقوى المجتمع المدني لتوجيه الدعوات إلى النشاطات المباشرة. وكانت التظاهرة العلمانية كما سبق وتحدثنا ابتدأت من دعوة بسيطة على الفياسبوك لتتحوّل فيما بعد إلى تظاهرة ضمّت الآلاف. ويبقى دور المدونات محدوداً نوعاً في هذا المجال إذ نادراً ما نشاهد دعوات للتحرّك على صفحاتها رغم المقالات التعبوية، مع العلم أن المدونين نفسهم هم في معظم الأحيان محرّكي النشاطات والدعوات على الفايسبوك. والسبب الأكثر منطقية لتفسير ذلك هو أنه فيما يتعلّق بالنشاطات، المدونات هي بشكل أساسي أداة تعبئة وتحريك للرأي العام فيما يبقى الفايسبوك الأداة المفضّلة للناشطين لتوجيه الدعوات الفعلية وتنظيم النشاط. لكن هنالك مدونات يغلب عليها الطابع العملي، فلا تخلو أسبوعياً من عدّة دعوات وتغطيات للنشاطات، ويحضر في هذا المجال مثال مدوّنة فرفحين التي تنقل القارىء مباشرة إلى جبهة النشاط. ولعلّ ذلك مرتبط أيضاً بالمدونين أنفسهم، إذ إن المدونات التي يديرها ناشطون هي أكثر ميلاً بطبيعة الحال إلى الاهتمام بالنشاطات المباشرة. وبحسب احصائنا للمدونات، يشكّل المدوّنون الذين ينشطون في جمعيات مدنية أو سياسية نحو ثلث عدد المدوّنين الفاعلين أو أكثر بقليل.

صفحة السياسي اللبناني سليمان فرنجية على الفايسبوك ويبدو فيها دعوة لحوار مباشر معه على صفحات الموقع الاجتماعي
(مصدر الصورة: مدونة خربشات بيروت beirutiyat.wordpress.com)

- **<u>علاقة التدوين بالاعلام التقليدي:</u>** هنالك ظاهرة "لجوء" واضحة للعديد من الصحافيين الشباب إلى المدونات، وخاصة من الذين يعملون في وسائل الإعلام المكتوب. ولعلّ الانتاج الأغزر للصحافيين على صفحات مدوناتهم مقارنة مع كتاباتهم في الجرائد هو إشارة واضحة على ضيق صفحات الجرائد أمام الأقلام الشابة، أو على الرغبة المتعاظمة للصحافيين بالكتابة والنشر من دون رقابة الناشر وإلزامات التوجه السياسي والاجتماعي للصحيفة. وهنالك بعض الصحافيين الشباب الذين تخلّوا جزئياً أو كلياً عن النشر في الجرائد وأصبحت مدوّناتهم الشخصية الأداة الرئيسية لنشر نتاجهم بعدما ضاق ذرعهم بعمليّات القصّ وتقلّص حجم مقالاتهم المنشورة والرقابة والامتناع عن النشر التي عانتها مقالاتهم على صفحات الجريدة

والتي تمارسها كل الصحف من دون استثناء. ومن المدونات العائدة للصحافيين هنالك مدوّنة الصحافي جهاد بزّي، مدونة "هنيبعل يتسكع" لهاني نعيم، مدونة "مواطن جوعان" لخضر سلامة، ومدونة ريتا شهوان...ألخ. إلى ذلك، لا تزال العلاقة المؤسساتية بين الفضاء التدويني ووسائل الإعلام التقليدية غائبة أو غير ناضجة. وفيما تخصّص الصحف الأجنبية عدة عواميد جانبية وزوايا خاصة للمدونات على مواقعها بالإضافة إلى تغطيات مستمرّة عن الأحاديث الدائرة على الفضاء الالكتروني، لا تزال الصحف اللبنانية، حتى على مواقعها الالكترونية، تتعامل مع الفضاء الالكتروني كأنه غير موجود رغم أن عدد قرّاء المدوّنات يضاهي تقريباً عدد قرّاء الجرائد. ولا يوجد سوى صحيفة L'orient Le Jour تخصّص زاوية على موقعها لصلات نحو دزينة من المدوّنات اللبنانية. ويمكن اعتبار زيادة عدد قرّاء المدونات على أنه مؤشر إلى صعود المدونات كإعلام بديل ينبثق "من تحت إلى فوق"، كما يشير أيضاً إلى أزمة حقيقية في الإعلام المكتوب حيث لم تعد الصحف سوى صفحات مملة أو ببغاء لتبرير وجهات نظر المتحكمين الماليين والسياسيين فيها. وتبدو هذه الأزمة بوضوح عند مقارنة المضمون بين المدوّنات والصحف التقليدية؛ إذ فيما يكون الفضاء التدويني منهمكاً في مناقشة القضايا المعيشية والسياسية والدينية والاجتماعية التي تتصل مباشرة بحياة الناس ومستقبلهم، تكون الصحف منهمكة في نقل التصاريح المملة للسياسيين وفي التراشق الإعلامي السخيف بين أقطاب الطوائف والسياسة. ويمكن القول أن الفضاء التدويني بقي بشكل عام حقيقياً، حميماً وشرساً في الحديث والدفاع عن القضايا اليومية وتلك المصيرية التي يهملها الإعلام التقليدي. لذلك قد يكون التزاوج الغني بين الفضاء التدويني وذلك الصحافي في الفترة المقبلة أحد أفضل الطرق لإخراج الصحافة التقليدية من أزمتها وتطعيمها بحيوية الكترونية صاخبة تفتقد لها الصفحات الرتيبة للجرائد.

- **<u>علاقة المدونين اللبنانيين بالقضايا العربية والدولية:</u>** تتفاوت مشاركة المدونين اللبنانيين في النقاش حول القضايا العربية والدولية بين مدوّنة وأخرى في ظلّ ميل عام نحو البقاء ضمن القضايا اللبنانية البحت. لا يعني ذلك أن التضامن مع الحريات في بلدان مثل تونس والمغرب وليبيا ومصر والسعودية وسوريا يغيب عن المدونات اللبنانية بشكل تام، لكنه يعني أنه نادراً ما تنخرط هذه المدونات في النقاش المباشر مثل كتابة مقالات أو تحليلات حول الشؤون العربية.

وغالباً ما تظهر العلاقة بين المدونات اللبنانية والقضايا العربية والدولية على شكل أيقونات تضامنية على جانب المدونة، أو في مناسبات تدوينية محدّدة عن موضوع ذات اهتمام مشترك. ويبرز في هذا المجال مثال يوم "كلنا ليلى" الذي تناول أوضاع المرأة العربية وشارك فيه عدد كبير من المدونات اللبنانية. أما المثال عن القضايا العالمية فيبرز أيضاً مشاركة أكثر من 30 مدونة لبنانية في يوم التدوين العالمي حول التغيّر المناخي في أيلول عام 2009. وهنالك في الواقع نقاش متقطّع بين المدونين اللبنانيين حول تناولهم قضايا غير لبنانية. ويعتبر بعض المدونين أن الحديث عن قضايا عربية هو "استيراد" لقضايا خارجية ويدعون لتركيز الاهتمام حصراً على لبنان، فيما يرى مدونون آخرون ونحن منهم أن قضايا الحرية والعقلانية والتقدم والعدالة والكرامة الإنسانية لا تعرف حدوداً سياسية ولا تميّز بين أرزة ونسر على جوازات السفر.

هل يمكن أن تتغير العلاقة بين التدوين والمجالين السياسي والإعلامي خلال الفترة المقبلة؟ على الأرجح نعم، خاصة من ناحية دخول المدوّنات كأحد وسائل النشر المرافقة لوسائل الإعلام التقليدية وهو الأمر الذي رأينا لمحة منه خلال مراقبة المدوّنين للانتخابات البلدية العام الحالي. لكننا نعتقد أن العلاقة بشكل عام لن تبتعد كثيراً في المدى المنظور عن السمات التي تحدّثنا عنها هنا خاصة أن بعض التغيرات الجذرية مرتبطة بتطورات سياسية وحتى تقنية (مثل تحسين خدمة الانترنت) واسعة لكي تكون ممكنة لكن يبقى العامل السياسي المرتبط بوضع حريات التعبير في البلد هو الأبرز في رسم صورة البلوغوسفير اللبناني خلال السنوات المقبلة لأنه يعني الفرق بين أن يكون التدوين باب تغييريّ جديد ومساحة للناشطين المدنيين وبين أن يكون عمل غير قانوني "تحت طائلة المخابرات والمخبرين"..

مستقبل التدوين اللبناني ودوره الممكن في ظلّ التوقعات باستمرار التضييق على الحريات في لبنان والعالم العربي هو ما سنحاول تناوله في المقال الأخير.

IV

وزارات، شركات وحريّات: لمحة من المستقبل

إن الحديث عن مستقبل التدوين اللبناني هو مهمة شبه مستحيلة لأي باحث في هذا المجال، إذ إن لبنان يبقى بلداً لا يعرف أهله إن كانوا سيستيقظون في اليوم التالي على حرب أو أزمة داخلية، أو حتى إن كانوا سيتمكّنون صباحاً من تفقّد بريدهم الالكتروني نظراً لسوء اتصال الانترنت وانقطاع الكهرباء المستمرّ، فكيف إذا كان الموضوع هو "مستقبل التدوين" ككل المرتبط مباشرة بكل هذه الظروف.

لذلك نرى أنه لا يمكن رسم صورة دقيقة عمّا سيكون عليه الأمر حتّى بعد بضعة شهور من الآن، لكن ما يمكن الحديث عنه هو مجموعة من العناصر التي ستؤثّر حتماً في أي مستقبل محتمل للتدوين. هذه العناصر تبدأ من خدمة الانترنت وتمرّ بأقبية الأجهزة الأمنية ومكاتب الوزارات وأروقة مجلس النوّاب وتصل لعالم المال والتسويق.

الأمر الوحيد الذي يمكن رؤيته بسهولة بين كل هذه العناصر هو أن التدوين سيتحوّل – وقد بدأ بالفعل – إلى ما يشبه الأكاديمية الجديدة، الحرّة، لتخريج (أو إبراز) الكتّاب ومصمّمي الغرافيك والفنانين والناشطين والعاملين في حقل التكنولوجيا والإعلام، خاصة مع ظهور الجيل الأوّل من المدرَّبين المحترفين على وسائل الإعلام الاجتماعي الذي يساهمون في تحويل هذه الأداة إلى قوّة حقيقية على أرض الواقع. وكان الفضاء التدويني شهد خلال الفترة الأخيرة انتقال بعض المدونين إلى الصحف، نشر بعض الكُتب التي جُمعت من النتاج الالكتروني، إطلاق محطّات شبه إذاعية، ولادة تحرّكات وحملات وجمعيات عرفت بنجاح تجربة الانتقال من الشاشة إلى الساحات.

إلى ذلك، يبقى العنصر الأكثر تأثيراً على مستقبل التدوين هو القمع الأمني الذي يتوقّع المدوّنون تصاعده مع الأيام. وكانت أوساط المدونين تناقلت مؤخراً خبر قيام أهم جهاز أمني

في البلد باستحداث مكتب خاص لمراقبة المدونات والمدونين اللبنانيين حيث أن الاستدعاءات الأمنية السابقة كانت مجرّد فاتحة لأعماله.

ما هو مستقبل التدوين اللبناني إن كانت الأيام المقبلة تحمل المزيد من القمع؟ ليس هنالك من جواب واحد. إن أخذنا التجارب العربية المجاورة كمعيار للإجابة، سنرى أن المستقبل مظلم إلى حد كبير. فالقمع الالكتروني في دول مثل مصر، تونس والسعودية كان في معظم الأحيان ذا أثر مدمّر على الفضاء التدويني حيث غالباً ما ينتهي البلوغوسفير من بعده بمضمون أقل حدّة (رقابة ذاتية)، بمدوّنات أقل عدداً وأدنى نوعية، وبحيوية أقل في الفضاء الالكتروني بعد غياب المدونين الأساسيين في السجون والمنافي وبعد قيام الأنظمة بملىء وسائط الإعلام الاجتماعي بالمخبرين والأنصار المدفوعي الأجر. في هذا السيناريو، سيحتاج البلوغوسفير لسنوات ليرمّم نفسه ويعيد اكتساب حيويته ودوره السابق.

كاريكاتور عن حالة الانترنت في الصين: لمحة من مستقبل لبنان؟

أما إذا أخذنا التجربة اللبنانية خلال الاعتقالات الأخيرة على أنها "بروفة" ومعيار لما سيكون عليه الأمر في المستقبل فسنكون أكثر تفاؤلاً بقليل من "السيناريو العربي". ففي الاصطدام الأخير بين فضاء التدوين والأجهزة الأمنية، برز خطٌ صلب للدفاع عن الحرّيات إذ لم يتبدّد

المدوّنون ولم يتداعى خطاب المواجهة تحت وطأة القمع بل ما حصل هو العكس إذ كانت النتيجة خطاب راديكالي أكثر على صفحات المدونات في ظلّ تضامن جيّد بين المدونين حول قضية تمسّهم جميعاً. كما أسفر القمع عن ازدياد أعداد المدونات المشاكسة بعد انضمام العديد من الشباب إلى الفضاء الالكتروني كمدوّنين معارضين لحكم الأجهزة. لكن الاعتقالات المذكورة كانت محدودة في العدد وغير عنيفة، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بدقّة بمواقف المدوّنين فيما لو كان القمع أشمل وأشدّ. وبعض المؤشرات الأخيرة غير مطمئنة إذ رفض العديد من المدونين مؤخراً التضامن مع زميل صحافي بناء، لا على موقفهم المبدئي، بل على موقفهم الشخصي أو السياسي منه ومن جريدته.

وإن كانت ردّة الفعل المواجهة للفضاء الالكتروني اللبناني هي نمط بعيد الأمد، فالمعركة لتدجينه وترويضه لن تكون سهلة على الأجهزة الأمنية وقد تحجم الأخيرة عنها من الأصل نظراً لكلفتها الإعلامية الباهظة. أما اذا كانت ردّة الفعل هذه مجرّد استقواء أولّي يمكن أن يتداعى إذا ما اشتدّ القمع فعندها على حريّات التعبير والمدوّنات اللبنانية السلام.

على صعيد آخر يواجه البلوغوسفير اللبناني تحدّيات قانونية في ظلّ محاولات إخضاع الفضاء الالكتروني لقانون المطبوعات القديم. وهذا يعني في حال تطبيقه إعطاء القضاء السند القانوني الكافي لاستدعاء واعتقال وتغريم وسجن أي مواطن عادي يعبّر عن رأيه في أي وسيلة الكترونية سواء كانت على صفحات المدوّنة أو الفايسبوك أو حتى في تعليق صغير على خبر لموقع الكتروني لجريدة. والنتيجة النهائية لذلك هي إنشاء رقابة يومية على 4 ملايين نسمة، خنق حريات التعبير وإخراج لبنان من عصر الانترنت وإعادته إلى حكم الوالي الذي يمكنه سجن الجميع بمادة قانونية واحدة.

تحدّ آخر للفضاء الالكتروني هو إشكالية العلاقة بين الفضاء التدويني ووزارات الخارجية. وكانت وزارات خارجية بعض الدول، وخاصة الولايات المتحدة، دأبت خلال الفترة الأخيرة على تمويل وتدريب وتأمين التجهيزات اللوجستية لبعض الرابطات التدوينية والجمعيات المتخصصة بالتدوين وحتى لبعض المدونين الأفراد بشكل مباشر في عدّة دول عربية. ولا تهدف الإشارة إلى هذه المسألة الشائكة إشهار أصابع الاتهام أو العمالة لأحد (ونحن نعتبر ان هكذا اتهامات هي تبسيط وهروب من مناقشة الموضوع) لكننا نرى أنه لا بد من وضع الإصبع على الجرح والحديث عن إشكالية كبيرة تسبّبها هكذا علاقة للفضاء التدويني في لبنان. فارتباط جمعيّات محلية متخصصة بالإعلام الاجتماعي، وارتباط مدوّنون أفراد بتمويل

خارجي من جهة حكومية غالباً ما يعني ضرورة التزامهم بالحدّ الأدنى من التوجه الإعلامي والسياسي لمصدر التمويل. وهذا يحدّ لدرجة كبيرة قدرة البلوغوسفير على مواجهة التحديات التي قد تكون متعارضة مع مصالح العواصم الخارجية (فلا يمكن لجمعية فلسطينية ممولة أميركياً مثلاً أن تستعمل تلك الأموال للقيام بحملة تضامن مع غزة، كما لا يمكن لها أن تدرّب المواطنين على الإعلام الاجتماعي في منطقة تعتبرها واشنطن في "محور الشرّ"). إلى ذلك، إن أي ارتباط لمدوّنة أو رابطة مدوّنين أو جمعية إعلام اجتماعي بتمويل خارجي يضع العديد من علامات الاستفهام على مصداقية التدوين والمواقف والحملات للجهة المعنيّة ويعرّض الجهة المدوّنة لخسارة تأييد وثقة المواطنين الذين تعمل من أجلهم. وعلى المدى البعيد، تكمن خطورة الارتباط المالي والخطابي بالعواصم الخارجية في إعطاء الوسط الاجتماعي والسياسي انطباع مفاده أن الفضاء التدويني والمدوّنين هم أداة إعلامية بيد عواصم خارجية يعملون معها لتحقيق أجندات مشبوهة، الأمر الذي يسهّل على القوى السياسية التقليدية المتضررة من بروز المدونين كقوة اجتماعية – سياسية – إعلامية مستقلّة، ملاحقة ومحاربة المدونين والتدوين ككلّ.

من ناحية أخرى، يبرز تحدّ – ظاهرة جديدة لا تزال في طور التكوّن في الفضاء التدويني العربي (وربّما لم تصل بعد إلى لبنان لكن هناك بوادر)، وهو قيام بعض الشركات التجارية بعقد اتفاقات مع مدونين لهم جمهورهم المعروف لترويج سلعها ومنتوجاتها الجديدة عبر الكتابة – المباشرة أو العرضية – عن تجربة شخصية ناجحة ومشجّعة مع المنتج المذكور. ونحن لا نعترض هنا على مبدأ التسويق الالكتروني عبر مدوّنات تابعة بشكل واضح للشركات التجارية، ولا نعترض كذلك على أي اتفاق بين مدوّن وشركة، فالتسويق له أدواته المختلفة ومن حقّ أي كان أن يمارس ما يراه مناسباً له على صفحته الشخصية. لكن على الصعيد البحثي لا بدّ من التساؤل عن الأثر المحتمل لهذه الظاهرة على التدوين إن انتشرت هكذا اتفاقات مالية – تسويقة بين المدونين والشركات بشكل واسع.

فما يعطي للتدوين مساحته الواسعة من الحرية هو أنه مستقلّ تماماً عن تمويل الشركات والأطراف السياسية من جهة، وأنه شخصي ويعبّر عن رأي صاحب المدوّنة من جهة أخرى. لذلك عندما نقرأ عن رأي مدوّن في منتج أو مسألة ما على صفحته الشخصية، فإننا نثق عادة بما نقرأه لأننا نعتبره أنه رأي شخصي لشخص مثلنا تماماً مع نفس شكوكنا ومخاوفنا وحماسنا. وتمويل الشركات لإعلانات غير مباشرة على صفحات المدوّنات يقضي عملياً على الاستقلالية وعلى كون المدوّنات رأي شخصي. فهو يعني أن هدف المضمون على المدوّنة هو التسويق وليس النقد ولا لتنوير المستهلك أو تحذيره من مضار أو شوائب محتملة للمنتج، وليس أيضاً للمراجعة أو حتى لاستعراض موضوعي للمنتج، بل هو للتسويق والتسويق فقط. ويعني ذلك أيضاً أن ما تعبّر عنه المدوّنة هو فعلياً رأي الشركة لا رأي كاتب التدوينة.

في جميع الأحوال وحتى إذا ما انتشرت هذه الظاهرة مستقبلاً، فلنأمل أن تقتصر على الشركات التجارية وألا يدخل السياسيون على الخطّ فيستأجرون تدوينة أو مدوّن بكامله للحديث عن حسناتهم وترويج مشروعهم وتحسين صورتهم. فأفضل ما في الفضاء التدويني حالياً هو أنه منطقة متمرّدة على الديناصورات وأتباعهم، فلنأمل أن يبقى كما هو.

خاتمة
التدوين مطرقة أم مسمار النعش؟

ثغرة في الجدار؟ (الصورة من جدار الفصل العنصري في فلسطين المحتلّة)

استعملنا تعبير "التدوين كمطرقة" عنواناً لهذا البحث لأنه يختصر في الواقع الدور الذي يمكن أن يضطلع به التدوين اللبناني في مستقبل جميل ما. فرغم كل التحديات، يبقى مستقبل التدوين اللبناني واعداً وخاصة لأنه يستمّد حيويته من تنوّع سياسي واجتماعي وثقافي نشيط، من هامش واسع من الحرية مقارنة مع بلدان عربية أخرى، ومن توق للتغيير تعبّر عنها بوضوح حقيقة أن الفضاء الالكتروني هو حتى الآن شبه خالٍ من الديناصورات السياسية والطائفية والعائلية وما يشبهها من أنواع أخرى. وتكشف الاستدعاءات الأمنية والقضائية الأخيرة تصاعد أهميّة وقدرة الإعلام البديل الذي بات يتخطّى كونه مجرّد إعلام وتحوّل إلى أداة تثقيفية وتعبوية وتنظيمية وتغييرية بامتياز. وقد تكون الزعامات التقليدية ترى التدوين منذ الآن على أنه تهديد لهمينتها الإعلامية والتربوية والسياسية على المدى البعيد، خاصة أن محرّكو الإعلام الجديد هم بمعظمهم علمانيون أو مستقلّون أو ذوي قلب يساري، ومناهضين بغالبيتهم الساحقة للنظام اللبناني الطائفي وللطبقة السياسية ككل.

من هذا المنطلق، يمكن للتدوين أن يصبح أحد الأدوات الرئيسية لكسر طوق الاحتكار الإعلامي والتربوي للطوائف، هذا الطوق الذي أحكم الخناق على لبنان وجعله كياناً معاقاً منذ ولادته حتى اليوم. فالتحجرّ السياسي والطائفية والمحسوبية ومعظم الأمراض المعروفة في النظام اللبناني تستمرّ شعبياً لانها ترتكز بالدرجة الأولى على نظام تعبوي- تلقيني مغلق مكوّن من مؤسسات تربوية وعائلية وحزبية وإعلامية ذات صوت واحد تعلّمنا منذ نعومة أظافرنا أمر واحد فقط: طاعة الوالي مهما كان، أباً، شيخ عشيرة، رجل دين، ربّ عمل، صاحب مؤسسة أو زعيم طائفة بأكملها. والتدوين هو تمرّد مباشر على هذه الحلقة التلقينية المغلقة، بل هو أيضاً أداة بديلة للتثقيف السياسي والتعبئة الاجتماعية وصناعة الرأي العام بعدما بات الانترنت الوسيلة الأخبارية والتعليمية الرئيسية للجيل الشاب.

صحيح أن التدوين منفرداً ليس أداة تغيير سياسي لكنّه على الأقل يسمح بفتح كوّة صغيرة في الجدار حيث يمكن لجيلنا الحالي خلق جوّ اجتماعي – ثقافي – فكري علماني مؤمن بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية لدى شريحة واسعة من الشباب عسى أن يكون بامكان الأجيال التالية أن تتنفس بحريّة أكبر وأن تعمل مستقبلاً لإحداث التغيير الذي فشلت الأجيال السابقة في تحقيقه.

والخلاصة النهائية هي أن التدوين، في أنظمة مثل أنظمتنا العربية، هو مطرقة، فإما نضرب بها الجدار لنهدمه أو نسلّمها للحاكم لكي يدّق بها مساميره على نعش البلاد. فأيهما نختار؟

- نهاية الجزء الأول -

الجزء الثاني

كي لا نستيقظ تحت جزمة العسكر

مجموعة مقالات حول الحريات في لبنان

التدوين سلاح قتاليّ

(مقابلة حول حركة التدوين اللبناني*)

السطور التالية هي مقابلة حول التدوين ومجاله اللبناني أجراها الصحافي والصديق هاني نعيم معنا كمدوّن مساهم في تأسيس "رابطة المدوّنين اللبنانيين"، ونُشر جزء من المقابلة في العدد الخامس من مجلّة حبر .

* * *

- س: متى بدأت التدوين؟ لماذا؟

-ج: بدأت التدوين منذ عامين بعد تجربة صحافية قصيرة حملت عدّة خلاصات، أولّها أنه لا يوجد هناك صحافة حقيقية في لبنان تناقش القضايا الجوهرية وتفتح المعارك ووتحاسب السلطة على أخطائها أو حتى جرائمها، فالإعلام في بلادنا ليس سلطة رابعة بل ملحق رابع للسلطات السياسية وقوى الأمر الواقع. هناك مشكلة ثقة متنامية بين الشباب اللبناني ووسائل الإعلام التقليدية، خاصة بعد انزلاق الأخيرة في لبنان إلى التحريض الطائفي والبروباغاندا السياسية بدل نقل الأخبار وتقديم مادة ذات مضمون مفيد للمتابعين. لذلك بات المصدر الأساسي للمعلومات للشباب اللبناني هو الانترنت وليس التلفزيون أو حتى الجريدة الورقية. والمدوّنات في العالم العربي اليوم، وإلى درجة أقلّ في لبنان، هي على طريق أن تتحوّل إلى الأداة الرئيسية للتثقيف السياسي والاجتماعي، وعلى طريق أن تصبح أيضاً محرّك نقاشات الرأي العام والجندي المجهول في عمليّة التغيير السياسي.

هذه هي الأجواء العامّة التي دفعتني للبدء بالتدوين، خاصة أن المساحة المتاحة للآراء الشابة في الصحف ووسائل الإعلام التقليدية هي مساحة ضئيلة، فالصحف مغلقة على مساهمين معدودين ومعروفي الأسماء. وحتى في حالة النشر، إن مقصّ "المساحة" والرقيب جاهز لتشويه أي مساهمة.

لذلك، التدوين بالنسبة لي هو سلاح قتالي على جبهة، أو بتعبير "أطرى"، التدوين هو من أدوات "الورشة" الضرورية في لبنان والعالم العربي بعد حوالي عشرة قرون من التجمّد في برّاد التاريخ. التدوين هو مساحة للتعبير الحرّ لا يرهبها مقصّ المحرّر أو الرقيب ولا تقتلها رتابة اللغة الصحافية التقليدية، هو مساحة لتسمية الأمور بأسمائها من دون مواربة، ولمعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية الحقيقية المغيّبة عن الإعلام التقليدي.

* * *

* نُشرت بتاريخ 12 آذار 2010.

-س: علمنا عن أن العمل جارٍ على تأسيس رابطة للمدوّنين اللبنانيين. ما هو هدف هذه الرابطة؟

-ج: الرابطة هي أولاً مساحة التقاء وتعارف بين المدونين اللبنانيين الذين كانوا منذ فترة قصيرة لا يعرفون بوجود بعضهم البعض، وهي بهذا السياق مكان لتبادل الخبرات والتدريب والتعلّم المتبادل.

من ناحية ثانية، تهدف لأن تكون جسم صلب وخطّ دفاع أولّي عن الحريات وخاصة حرية التعبير في البلد. فالمدونين هم أوّل من يشعر بتآكل الحريات لأنهم على تماس مباشر مع المجتمع وهم عادة أوّل من يُلاحق "بما انو ما عندهم غطاء فوق راسهم ليحميهم". لذلك عليهم أن يكونوا أوّل من يدقّ جرس الإنذار وأوّل من يقف في الخطوط الأمامية للدفاع عن الحريّة.

تسعى الرابطة كذلك، لتكون أيضاً أحد المحرّكات الأساسية للنقاش الاجتماعي والثقافي والسياسي في لبنان. وهي تستطيع أداء هذا الدور لأن المدوّنات فيها تمتلك عدد قرّاء أكبر من قرّاء أي جريدة مكتوبة في لبنان، وسيكون بامكانهم إخراج أي قضية اجتماعية مهمّة من العتمة إلى الضوء وطرحها للنقاش أمام المجتمع اللبناني.

* * *

- س: ما هي القضايا اللي يمكن ان تطرحها الرابطة؟

-ج: كل القضايا المسكوت عنها في الإعلام التقليدي أو التي تتم معالجتها بسطحيّة من خلال ريبورتاج إخباري لا يتعدّى دقيقة ونصف. والمواضيع تمتدّ على مساحة واسعة انطلاقاً من الأمور المصنّفة كبسيطة مثل تردّي خدمات الانترنت ومعاناة المواطنين في باصات النقل العام ومافيات موتورات الكهرباء في الضواحي والتحرّش الجنسي في أماكن العمل، وصولاً للأمور الكبرى المتعلّقة بشخصية المجتمع وقوانينه وقيمه وثقافته ونظامه السياسي ومستقبل الحرّيات ولبنان والعالم العربي...ألخ.

* * *

-س: ما هي برأيك مسؤولية المدونين اللبنانين تجاه العالم العربي؟

-ج: المدونون اللبنانيون ينعمون بهامش كبير من الحرية مقارنة مع زملائهم العرب، وهذه الحرية تضع على عاتقهم مسؤولية مهمّة هي الدفاع عن هذه الحرية حتّى النهاية، في بلدهم أولاً وفي العالم العربي ككل.

الأنظمة العربية الاستبدادية والاحتلال والقمع اللذان يرافقانها هي وجوه متعدّدة لمشكلة واحدة تطال كلّ مواطن(ة) في العالم العربي، هي مشكلة انقراض الحريّة. ومن المعروف أن القمع في العالم العربي يتغذّى من بعضه بعضاً، فإن لم نقف مع الحريات في شوارع تونس والقاهرة

والرياض وبغداد اليوم، غداً سيصل الدور إلى بيروت من دون أن يكون قد بقي فيها أحد ليدافع عن حريّته، والعكس صحيح.

من هنا إن معركة المدوّنين في العالم العربي من المغرب إلى لبنان مروراً بمصر والخليج هي معركة واحدة، وعلى المدوّنين اللبنانيين أن يدركوا ذلك ويوقّفوا "الغنج" والتغنّي بالتبّولة ويبدأوا بالعمل ورفع الصوت.

كي لا نستيقظ تحت جزمة العسكر*

*بتاريخ 23 \ 1 \ 2010، تجاوزت القوى الأمنية الشريط الشائك أمام السفارة المصرية في بيروت واعتدت بوحشيّة على تظاهرة سلميّة نظّمتها القوى اليسارية للاحتجاج على بناء الجدار الفولاذي. في ظلّ صمت رسمي حول الموضوع انتقل النقاش الحادّ إلى الفضاء الالكتروني اللبناني وهذا المقال يأتي ضمن هذا السياق. (منشور في 23 كانون الثاني 2010)

بالهراوات وأعقاب البنادق... مشهد من التظاهرة (مصدر الصورة : جريدة الأخبار)

* * *

لم يعترض أحد. لم يستنكر أحد. لم يقم أي نائب أو زعيم سياسي بإصدار بيان "شجب". لم تخرج مرجعيّة دينية تستغلّ خطبة الجمعة أو عظة الأحد لإيصال الرسائل السياسية حول القضية. لم يتحرّك القضاء ولم يقم أي مسؤول عسكري أو حكومي بفتح تحقيق أو حتى طرح أي سؤال حول تصرّف القوى الأمنية. كأن الأمر برمتّه لم يحدث قط.
المشهد ليس بجديد وقد رآه اللبنانيون مرّات لا تحصى: تقتحم القوى الأمنية تظاهرة سلميّة من دون أي سبب على الإطلاق وتقمع المتظاهرين بوحشيّة وضراوة. من كانت مهمّته الدفاع عن أمن المواطنين يتحوّل إلى جزمة تجعل من حقّ التعبير في لبنان إلى تهمة يُلاحق بسببها الشبّان والشابات بالهراوات وأعقاب البنادق.
الاختلاف الوحيد في هذه الحادثة هو الصمت الذي رافقها؛ خرج الناشطون اليساريون صباحاً من منازلهم ليتظاهروا أمام السفارة المصرية من دون طائفة أو مرجعية تحمي ظهورهم. وعادوا في المساء بأجساد زرقاء وعظام مكسورة من دون مرجعية تطالب بحقوقهم. لقد ذاقوا رسالة النظام اللبناني من شفاه جزمة العسكر: لا تلعبوا خارج الخطوط الحمر، ولا تنسوا أنه لا حريّة في هذا البلد إلا للطوائف، لا حقوق إلا للطوائف.

* * *

أي يسار؟ أي معركة؟

الحادثة المذكورة أكّدت للبنانيين من جديد أن التاريخ القمعي المُخبّأ في زوايا النظام اللبناني لم ينته بعد، وها هو اليوم يشهد طوراً جديداً في حقبة "السلم الأهلي" و"التوافق الوطني" و"حكومة الوحدة."

لكن ذلك لا يعني أنه يمكن للقوى اليسارية الاكتفاء بالتذمّر مما حصل، أو التصرّف كأن القمع مستجدّ أو يطالها وحيدة. فالتذمّر يعني أن هذه القوى لا تمتلك خطّة أو هدف أو برنامج؛ فمن يملك الخطط لا يتذمّر بل يقاتل ويبرمج تحرّكاته ويدوزن خطاباته ويسدّد ضرباته بتخطيط مسبق ليحصد فيما بعد ثمار نضاله.

نقول "يسار لبناني"، ولا نعني بالتعبير مجموعة واحدة متناغمة بل هو تلك المجموعات الصغيرة التي تتحرّك بخجل خارج الطوائف، والتي تعتبر نفسها امتداداً لليسار التاريخي و"جبهة المقاومة الوطنية"، والتي يشمل قوسها في آن واحد بعض الجمعيات المدنية المموّلة أميركياً والمجموعات الماركسية التي تعتبر نفسها يساراً ثورياً، ولو من دون مولوتوف.

غياب الخطط والبرامج لدى قوى اليسار بدا واضحاً في الأجواء التي سادت لدى بعض الأفراد والمجموعات اليسارية بعد التظاهرة، وخاصة تلك الخارجة عن طاعة القيادات الحزبية – تلك القيادات المعاد تدويرها من زمن الحرب الاهلية. فـ"معركة السفارة" تكاد تكون أمّ المعارك لدى البعض، بها يبدأ تاريخ سقوط النظام اللبناني وبها تُؤرّخ عودة اليسار إلى ثوريتّه. وبما أن

كل معركة بحاجة لعدوّ، اختار البعض أن يكون الأخير الجيش اللبناني والقوى الأمنية، فيما التهى آخرون بإحراق العلم المصري والتوعّد بالنزول مجدداً إلى الشارع. الفراغ الذي يعانيه اليسار في الرؤية والمضمون تمّ ملؤه مؤقتاً بعدو لا يمكن محاربته، وبقضيّة محقّة، لكن خاوية لأنه لن يكون منها نتائج سياسيّة فعليّة حتى ولو توّجت بإحراق السفارة نفسها.

تاريخ الجيش اللبناني حافل بالمطبّات في الأعوام الأخيرة، وتاريخ القوى الأمنية مليء بالعورات المشينة، والمؤسستان هما من دون شكّ أداة القمع الأولى التي تحبّذ السلطات الاستعانة بها كلّما شعرت باختلال التوازن داخل النظام. لكن ذلك تحديداً هو ما يحتّم التصويب على السلطات الطائفية والزعامات السياسية التي تتحكّم بهما بدل التلهّي في مواجهة لا أفق لها مع المؤسسات الأمنية (التي هي في الواقع الملجأ الأخير للفقراء والمهمّشين). ففي نهاية المطاف، التغيير في السلطة السياسية وفي أسس النظام السياسي هو ما يقود إلى تغيير دور القوى الأمنية من الكلب البوليسي الذي يدافع عن النظام إلى الجندي الذي يدافع عن المواطنين. ولم يحدث مرّة أن حصل العكس.

* * *

العفونة تأكل حريّاتنا

الاعتداء على حريّة التعبير يأتي في الوقت الذي يستغلّ فيه رؤساء الجمهورية والحكومة ومجلس النواب ووزراء الدفاع والداخلية مأساة سقوط الطائرة الأثيوبية قرب بحر بيروت وعلى متنا 51 لبنانياً، ليظهروا بمظهر الأبطال المدافعين عن حقوق شعبهم، متناسين أنهم لم ينبسوا ببنت شفّة حين كانت عناصر القوى الأمنيّة بالأمس تنهال بالضرب على مدنيّين عزّل.

لكن الخطورة في المسألة ليست الدونكيشوتيّة المعتادة لهؤلاء السياسيين، بل هي في الصمت الذي رافقها: الحادثة مرّت مرور الكرام تقريباً ولم تحظ بحقّها حتى من التغطية الإعلامية البسيطة في ظلّ غياب صوت معظم الناشطين والكتّاب والمثقفين والسياسيين، الذين ملؤوا آذاننا وصفحات الجرائد بدفاعهم الشرس عن "الحريات" في قضايا أخرى. ما يزيد الأمر خطورة هو أن القمع يأتي ضمن سياق تآكل الحريّات في هذا البلد الصغير في الآونة الأخيرة، بدءاً من منع عرض أفلام سينمائية وحذف مشاهد منها، مروراً بمحاولات التضييق على حريّة الإعلام عبر مشروع قانون يسمح بسجن الصحافيين احتياطاً، وعبر وزارة الإعلام التي أصدرت مؤخراً "ميثاق شرف" يدعو للرقابة على الحركة الصحافية، مروراً كذلك بدعوات منع البرامج التلفزيونية، ووصولاً إلى الدعاوى المتراكمة لدى القضاء على الصحافيين والإعلاميين وآخرها دعوى مدير الأمن العام اللبناني على جريدة الأخبار على خلفيّة مقالة صحافية لمدير تحريرها.

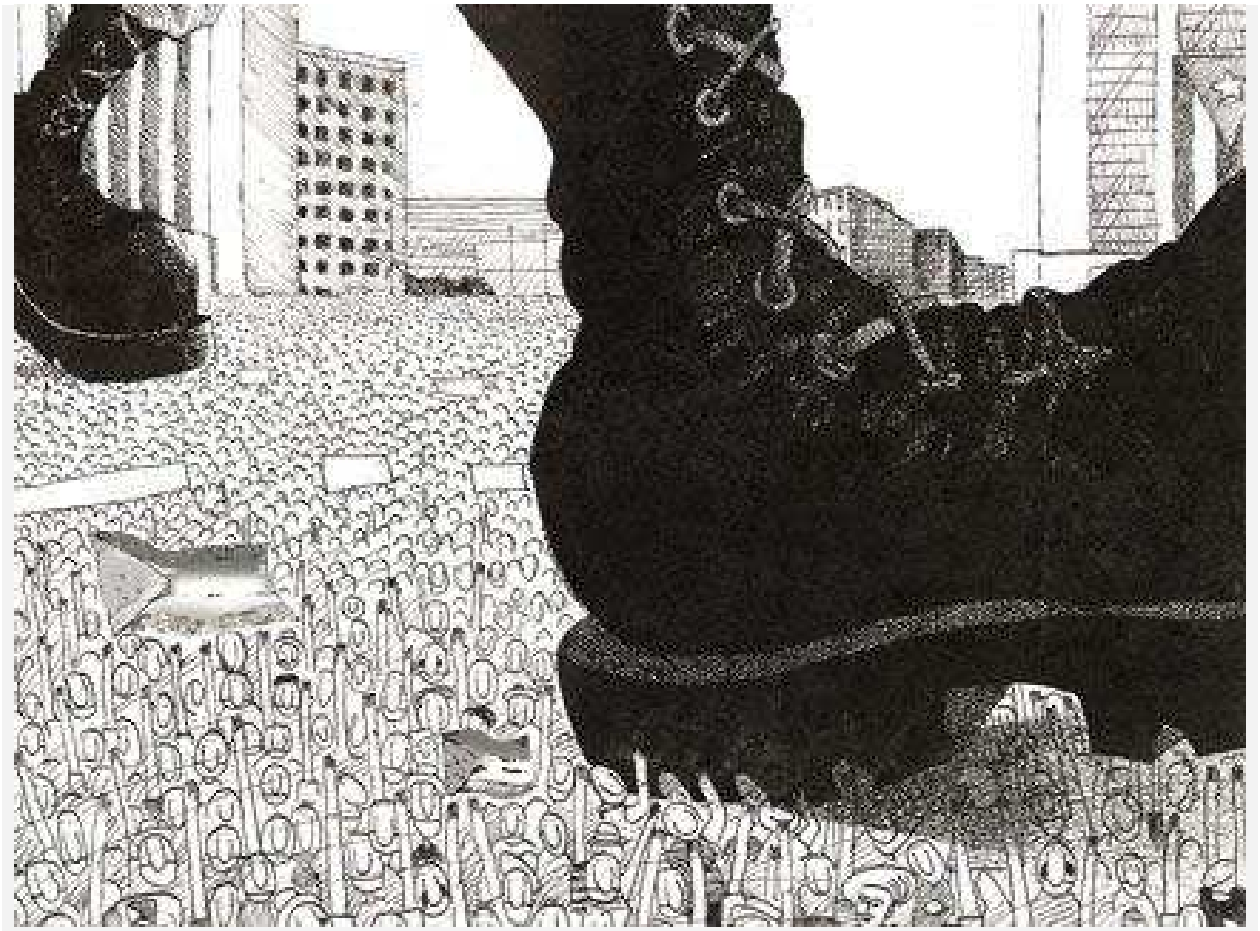

هل نستيقظ تحت جزمة العسكر؟

* * *

كي لا تحكمنا الجزمة

غياب المدافعين عن المتظاهرين العزّل يشير إلى غياب ثقافة دفاع عن الحريّات والحقوق في البلد. وكل كلام عن كون لبنان واحة للحريّة في شرق داكن الأفق لا يغيّر من هذا الواقع شيئاً.فالحريّة النسبية في لبنان موجودة، لا لأن النظام مرتكز على ثقافة متجذّرة في الحرية للمجتمع اللبناني، بل لأن التعدّد الطائفي في هذا البلد الصغير جعل من فرض نظام أحادي قمعي على شاكلة بقية الأنظمة العربية، مستحيلاً. المساحة الموجودة من الحريّة هي فقط المساحة الضرورية لضمان حريّة الطوائف من بعضها بعضاً، هي لضمان التوازن بين الطوائف وداخلها. خارج هذه المساحة لا يوجد حريّة، والعلمانيون واليساريون والخارجين عن طوائفهم يلعبون فقط في المساحات الضائعة بين الطوائف، في الزوايا القليلة التي لم يحشر الطائفيون أنفهم فيها – لضآلتها وانعدام وزنها لا لأنها عصت عليهم.

فهذه الطوائف وأحزابها لم تتوان عن ممارسة الإلغاء الدموي حين غابت الدولة في الحرب الأهلية، وهي تستمرّ اليوم في سياسة فرض أحادية داخل الطوائف ولا تتوان عن ممارسة إلغاء سياسي وفكري واقتصادي لكلّ من يخرج عن طاعتها.

ولعلّ أبلغ دليل على غياب مفهوم الحريّة هي أحداث العقدين الأخيرين. فطوال خمسة عشر عام، لم تسجّل القوى الموالية لدمشق في لبنان أي اعتراض على القمع والتنكيل المستمرّ الذي تعرّض له أنصار المعارضة اللبنانية وقتها والذي وصل إلى حدّ الخطف والاغتيال. كذلك، فإن سقوط القتلى في تظاهرات للطرف الآخر تطالب بالكهرباء والحدّ الأدنى من الحقوق لم يلق أي استنكار من القوى التي تعرّضت في الماضي للتنكيل على يد ذات القوى الأمنية.

ومؤخراً واجهت المطالبات بمنع برنامج "لول" على شاشة الـ "OTV" استنكاراً واسعاً من شارع المعارضة، وهو نفسه الشارع الذي طالب في الماضي بمنع التناول الكاريكاتوري لأمين عام حزب الله حسن نصرالله، فيما لم يجد المخرج السينمائي سيمون الهبر من حليف له، في وجه رقابة الأمن العام على فيلمه الوثائقي "سمعان في الضيعة"، سوى مقالان يتيمان في جريدة الأخبار.[1]
الطوائف وأحزابها لا تشعر أنها ملزمة بالدفاع عن الحريّة إلا حين تمسّ هذه الحرية مكانتها السياسيّة والمعنوية في البلد، وهذا ليس دفاع عن الحرية بقدر ما هو دفاع عن الوضع القائم، عن الامتيازات. لذلك الحريّة في لبنان هي هشّة ومعرّضة للتقلّص والتمدّد بحسب تغيّر التوازنات بين الطوائف في النظام السياسي، وهي اليوم على ما يبدو في طريقها إلى التآكل بعد إطباق أحاديات الطوائف على طوائفها. هذا ما يجعل من الحرية معركة حول طبيعة النظام اللبناني نفسه لأن وجود حرية حقيقية في لبنان هو بطريقة أو بأخرى تقويض لبنية النظام الطائفي المغلق، هو مسّ بعنجهيّة الطوائف وامتيازاتها وهو خلخلة للتوازن المثير للشفقة القائم فيما بينها.
إن كان اللبنانيون يرفضون فعلاً الاستيقاظ في يوم ما ليجدوا جزمة العسكر جاثمة على قلوبهم، عليهم أن يفتحوا النوافذ ويجعلوا من الحرية ثقافة، لا مجرّد موقف سياسي. وإن كان اليسار يبحث فعلاً عن رؤية، عليه أن يجعل الحرية مشروعاً، لا مجرّد عنوان للتذمّر الموسمي. فالعفونة المتجذّرة في النظام اللبناني وكلّ الأنظمة العربية، لن تصمد طويلاً إن فُتحت نوافذ الحريّة.

[1]وحاله كانت أفضل من حال من يتعرّض للرقابة من غير اللبنانيين مثل المخرج الكويتي عامر الزهيرالذي لم يجد من حليف له أمام الرقابة اللبنانية سوى مقال يتيم في جريدة السفير بعد منع عرض فيلمه "عندما تكلّم الشعب."

حباً بالحرية.. افتحوا للرئيس مدوّنة*!

في ظلّ التهديدات الإسرائيلية المستمرّة على لبنان وشبكات العملاء التي لا تنتهي، وفي ظلّ استمرار الحديث الشعبي عن عمليّات تدريب وتسليح تقوم بها مختلف الفئات السياسية في البلد، وفي ظلّ بلوغ مستويات الجريمة معدّلات غير مسبوقة في تاريخ لبنان، قرّرت أجهزة الأمن اللبنانية أن تترك كلّ ذلك لكي تتفرّغ لـ... ملاحقة بعض الشباب بسبب مقال على الانترنت و "Status"على الفايسبوك!

بتاريخ 17 آذار الماضي، قامت أجهزة المخابرات باستدعاء الصحافي والمدوّن والصديق خضر سلامة (مدوّنة جوعان) على خلفية بعض المقالات التي نشرها على مدوّنته، وخاصة تلك التي تنتقد الرئيس اللبناني ميشال سليمان .ويأتي ذلك في ظلّ جوّ قاتم يحيط بحريّة التعبير في البلد بعدما تكاثرت في الآونة الأخيرة الدعاوى والاستدعاءات والملاحقات والتهديدات التي تطال الصحافيين والإعلاميين والناشطين.

"القصر الجمهوري"، بحسب التحقيق، غاضب شخصياً من المقالات، فالرئيس على ما يبدو يملّ في نهاره الطويل الخالي من الصلاحيات الدستورية، فيملؤه بقراءة آخر المقالات في المدوّنات اللبنانية ويختمه بالطلب من أجهزة الأمن باستدعاء صاحب المقال الذي لم يعجبه.

بعد سؤال الأمن للزميل سلامة عمّا إذا كان هو من كتب ونشر المقالات المذكورة، كانت رسالة الأمن له أن "يخفّف النبرة. يغلق المدوّنة، أو أن يكتفي بكتابة الشعر"! وانتهت بالتلويح بالقضاء وباستعمال قانون القدح والذمّ لإسكات المدوّن.

هواية الطبقة السياسية والعسكرية في لبنان برمي الحريات في القمامة وتهديد المواطنين وفقاً للمزاج السياسي هي هواية قديمة ومعروفة، لكن ما لم تنتبه له هو أن أساليب السبعينات لا تنفع في القرن الواحد والعشرين. لتوفّر على نفسها مشقّات هي بغنى عنها، نقترح على السلطة السياسية والأمنية أن تتعلّم الدرس منذ الآن: إن لاحقتم مدوّن واحد، فأنتم لاحقتمونا جميعاً، وإن هدّدتم مدوّن واحد فأنتم هدّدتمونا جميعاً. إن أزعجكم مقال، سنكتب عشرة أقسى منه، وإذا أغلقتم مدوّنة، سنفتح عشر مدوّنات أخرى، وإن اعتقلتم مدوّن، ستحلّ مكانه دزّينة. وعندها لن يكفيكم كل المخبرون في العالم.

إن كانت الطبقة السياسية تعتقد أن الحريات "زوائد كماليّة" يمكن تقليمها والتضييق عليها في زمن الوفاق، فلتعلم أن هذه المرحلة قد انتهت، وحلّت مكانها مرحلة تكون فيها الحريّة خطّاً

* منشور بتاريخ 23 آذار 2010.

أحمر لا يلتوي أمام أساليبكم البائدة. فالحريّة يا أعزائنا الحكّام، ليست هديّة منكم للشعب، بل هي حق مقدّس أعطتنا إياه الطبيعة، ولا أنتم ولا عسكركم له الحقّ بالتعرّض لها.

وإن حصل وانزعجتم من مقال على الفضاء الالكتروني، استعملوا تلفزيوناتكم وجرائدكم وصحافييكم للردّ.. أو يمكن لحضراتكم أن تنشأوا مدوّنة الكترونية (وهي مجانيّة بالمناسبة) أو اتركوا تعليقاً في أسفل الصفحة، وقد نردّ عليه وقد لا نردّ لأننا – بفضل سياساتكم – نضطرّ للعمل بدوامات خيالية لتأمين قوتنا اليومي ولا نملك وقتاً لإضاعته على ترّهات الزعماء اللبنانيين.
اعلموا جيداً أن الفضاء الالكتروني اللبناني، وخاصة المدوّنين، لا يمكن تدجينهم ولا تطويعهم ولا تخويفهم، فوفّروا على أنفسكم العناء ووفّروا على أعين مخبريكم مشقّة متابعة عشرات المدوّنات يوماً بيوم، ووفّروا علينا عناء الكتابة عن هذه الطبقة السياسية الفاسدة التي تحمونها، فنحن، حقاً، لدينا أمور أفضل للحديث عنها.

المعركة على قانون الانترنت في لبنان: حصيلة الجولة الأولى*

شهد الشهر الحالي مناوشة جديدة بين الناشطين والمدوّنين الالكترونيين والحكومة اللبنانية التي كانت تحاول تمرير قانون جديد للانترنت تخضع بموجبه كل قطاع الانترنت في لبنان لمزاج ورقابة هيئة ديكتاتورية تعيّنها السلطة السياسية.
ونجح الناشطون الالكترونيون في دفع مجلس النواب لتأجيل التصويت على القانون لشهر واحد قبل يوم من عرضه في البرلمان، خاصة بعد الجهد الكبير الذي قام به المدونون اللبنانيون وجمعية Social Media Exchange ورئيس جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان السيدغبرييل الديك الذي شارك في إعداد المسوّدات الأولى للقانون عام 2004.

ورغم الانتصار المؤقت للمدافعين عن الحرية على محاولات إحكام السيطرة على الفضاء الحرّ الوحيد في لبنان إلا أن خطر إقرار القانون يبقى ماثلاً في أي لحظة إذا ما تمّ الاتفاق بين الأفرقاء السياسيين على حصّة كلّ منهم من الجبنة. فقطاع الانترنت في لبنان هو قطاع بمئات ملايين الدولارات في المستقبل القريب (خاصة إذا ما تمّ احتساب النموّ المتوقّع للتجارة الالكترونية والخدمات الأخرى كالاتصالات عبر الانترنت وما شابه)، ومن المتوقّع من طبقة سياسية فاسدة كالطبقة السياسية اللبنانية ومن لفّ لفيفها من المنتفعين الماليين، أن تحاول تسخير نفوذها السياسي والقانون ومؤسسات الدولة لتستفيد من البقرة الحلوب الجديدة التي اسمها الانترنت. لذلك ليس من المستغرب قيام الحكومة اللبنانية بمنع خدمات الاتصالات عبر الانترنت للحفاظ على تدفقات ثابتة من المال إلى جيوب وزارة الاتصالات وشركات الخدمات الهاتفية، وهو الذي قامت به منذ سنوات لكننا اكتشفناه مؤخراً بعد البدء بتطبيقه.
كذلك، ليس من المستغرب أن تحاول الطبقة السياسية نفسها الخروج بقانون يخضع كل قطاع الانترنت للرقابة والترخيص المسبق ويعطي هيئة غريبة عجيبة صلاحية التفتيش وملاحقة "المخالفين" الالكترونيين، لأن الفضاء الالكتروني اللبناني بتنوّعه وعلمانيته ونبرة الحرية التي تنضح منه وبغناه المعرفي وقدرته التثقيفية والتعبوية، يتحوّل سريعاً إلى مصدر مستقلّ للمعلومات وللتثقيف والتنشيط المدني والاجتماعي خارج عن قبضة الطوائف وقوى الأمر الواقع. ومن الطبيعي أن تحاول هذه الطبقة السياسية تطويع وترويض الفضاء الالكتروني قبل أن يصبح الحجر الذي يضعه الجيل الصاعد على مقبرتها.
وبالعودة للقانون، فإن أوّل ما يلفت الانتباه، بالإضافة إلى واقع أنه مُصاغ بعبارات من القرون الوسطى لا علاقة لها بعصر الانترنت، فهو غموضه وقابليته للتأويل بما يخدم الأهواء السياسية لهيئة الإشراف على الانترنت. فالهيئة التي تنصّ المادة 70 على إنشاءها، لا تخضع

* منشور بتاريخ 18 حزيران 2010.

لقانون المؤسسات، هي التي تعطي تراخيص خدمات الانترنت وتسحبها، ويحقّ لها وفقاً للمادة 84 الولوج إلى البرامج المعلوماتية والمعلومات الخاصة بأي شخص والاستحصال على نسخة مطبوعة منها. ولا يكتفي القانون بهذه الصلاحيات للهيئة، بل يعطيها حقّ مداهمة وتفتيش مالي وإداري والكتروني والاستيلاء على أي معلومات عامة وشخصية ومن ضمنها الأقراص الصلبة وأجهزة الكومبيوتر من دون إذن قضائي أو موافقة حكومية، ويعطيها أيضاً صفة الادعاء وبعض الصلاحيات القضائية والأمنية باعتبارها مساوية للضابطة العدلية، ويعطيها الحقّ بالاستعانة بالقوى الأمنية لمؤازرتها. أي نحن أمام قانون يمكن استغلاله لتبرير أي عملية قمع وتفتيش أو حتى محاكمة ولصق تهم للمدوّنين والناشطين المتواجدين على الانترنت.

By Naeema Zarif

بالإضافة إلى ذلك، هنالك ملحق للقانون أكثر غموضاً من القانون نفسه، وما يهمنا فيه هو أن إحدى مواده، التي لم تلق الكثير من الاهتمام، تنصّ على تعديل مادة في قانون الإعلام تضع النشر الالكتروني تحت سلطة قانون الإعلام والنشر الورقي والمرئي والمسموع. وقانون الإعلام هو في جميع الأحوال قانون مجحف ومنتهي الصلاحية وتستعمله السلطات السياسية والطائفية كشمّاعة كلما أرادت إسكات الصحافيين والإعلاميين والفنّانين، فكيف إذا ما أصبح يشمل النشر الالكتروني؟ عندها لا يمكن أن نستبعد أن يقوم بعض السياسيين والأحزاب بجرجرة الشباب إلى المحاكم بسبب تعليق لهم على الفايسبوك أو تويتر أو على مدوّنتهم، وكان لبنان شهد فعلاً أوّل حالة استدعاء أمني لمدوّن في آذار الماضي.

لكلّ هذه الأسباب، إن النتيجة الوحيدة من هذا القانون إذا ما تمّ إقراره هي إعطاء السلطات أداة جديدة للتضييق على الحريات العامة، عرقلة تطوّر الاقتصاد الالكتروني لمصلحة ملء جيوب بعض السياسيين بالمال والرشاوى وإعدام أي فرصة لإدخال لبنان على الخارطة المعرفية والاقتصادية والخدماتية العالمية التي يشكّل فيها الانترنت الحرّ أحد الركائز الجوهرية.

صحيح أن وجود قانون في هذا المجال هو أمر ضروري، لكن من المفترض أن يهدف إلى تنظيم قطاع الانترنت لا تكبيله، وهذا هو اتجاه المعركة المقبلة بين الناشطين الالكترونيين ودعاة الفضاء الالكتروني المفتوح، وبين خرّيجي ديكتاتوريات القرون الوسطى الذين تقمّصوا اليوم نوّاباً ومشرّعين وسياسيين وقادة أحزاب في البرلمان اللبناني.

أخيراً، نحن نعرف جيداً أن هذه الجولة للدفاع عن حرية الفضاء الالكتروني لن تكون الأخيرة، خاصة بعد اتفاق الزعماء العرب على ضرورة "قوننة" (إقرأ "التضييق على") قطاع الانترنت في قمة تونس 2004 بعدما تحوّل المدوّنون والناشطون الالكترونيون إلى أسوأ كابوس واجهته الأنظمة العربية منذ عقود. كابوس نعد أنه لن يزيد مع الوقت سوى سوءاً.

* * *

من الاقتراحات التي وردت في الرسالة التي أعدّها مركز social Media Exchange للمشاركة في إيقاف القانون:

- الإتصال بأعضاء البرلمان (النواب) وطلب التصويت على تأجيل القانون من قبلهم، في إنتظار المناقشة العامة.
- تمرير هذه الرسالة إلى زملائك، وأسرتك، وأصدقائك.
- نشر الكلمة على صفحات النواب على الفايسبوك، داعين إياهم إلى التحرك لتأجيل القانون، في إنتظار المناقشة العامة.
- الإنضمام إلى صفحة أوقف هذا القانون على الفايسبوك .
- إذا كنت صحفي أو مدون، الرجاء أخذ المبادرة في كتابة فقرة قصيرة تسلط الضوء على المخاطر المحتملة للقانون

* * *

المادة ٨٢:

يحق للهيئة، وفي حدود ممارسة مهامها المبينة في هذا القانون، القيام بعمليات التفتيش المالية والإداريـــة والإلكترونية والوصول لأي معلومات أو أنظمة كومبيوتر أو أدوات تتعلق بالعمليات بما في ذلك تلك التي تستخدم لوضع معالجات البيانات ذات الطابع الشخصي موضع التنفيذ.

يتمتع الموظفون المركلون بمهام التفتيش بصفة ضابطة عدلية منحصصة ضمن نطاق عمل الهيئة، ويمكن للنيابات العامة وقضاة التحقيق والمحاكم الإستعانة بالهيئة في إجراءات التحقيق في القضايا المعروضة أمامهم، بشرط أن يكون موظفي الهيئة المعنيون قد أدوا اليمين القانونية أمام محكمة الإستئناف المدنية في بيروت قبل مباشرة عملهم.

يمكن لرئيس الهيئة في حالة الضرورة طلب مؤازرة قوى الأمن الداخلي بواسطة النيابة العامة.

المادة ٨٤:

يكلف المراقب أو المفتش رسميا من قبل الهيئة بأعمال التفتيش إما دوريا أو بناءً على شكوى. ويمكن للمراقب أو المفتش، وفي حدود ما تقتضيه مهمته فقط، وشرط المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها، أن يطلب:

١- الإطلاع على أي مستند مهما كانت ركيزته والإستحصال على نسخ عنه.

٢- الإستحصال على كل معلومة أو توضيح يراه ضرورياً، من مكان التحقيق، أو بعد دعوة مؤ بازم.

٣- الولوج إلى البرامج المعلوماتية والبيانات وطلب نسخ مطبوعة عنها.

٤- الإستعانة عند الإقتضاء بخبراء بناءً لإذن من رئيس الهيئة.

المادة ٨٧:

يحق للهيئة، تبعاً لنوع وجسامة المخالفة، فرض أي من الإجراءات أو الغرامات التالية:

١- وقف المعالجة إذا كانت خاضعة لأصول التصريح.

٢- تعديل شروط الترخيص بما يؤمن إزالة المخالفة.

٣- تعليق الترخيص لمدة محددة.

٤- إلغاء العمل بالترخيص.

بعض مواد القانون المقترح

الديناصورات على أشكالها تقع: كي لا يصبح لبنان سجناً عربياً جديداً*

مرة أخرى، تطلّ الديناصورات اللبنانية برأسها من قصور الحكم لتذكّرنا بواقع أن الحرية في لبنان هي فقط لمن يحمل في يده السلطة والمال ومفاتيح السماء، أما المواطنين المغلوب على أمرهم الذين لا سند لهم في دواوين السلطان سوى أصواتهم، فمصيرهم السجون وأقبية المخابرات إن تجرؤوا على قول الحقّ وانتقاد الوالي.

مرة أخرى يبرهن السياسيون اللبنانيون نجاحهم في تعلّم أساليب القمع وانتهاك الحقوق من نظرائهم في العالم العربي، وبذلك يكونوا قد نجحوا في تطعيم نظام ديكتاتورية الطوائف برائحة العفن وأصوات السياط وأنياب المخابرات المغروزة في أجساد الفقراء. لكنهم ربّما لم يتعلّموا الدرس الأساسي بعد: الديناصورات على أشكالها تقع وتنقرض وتُهدَمُ تماثيلها احتفالاً وانتقاماً. تذكّروا ذلك جيداً.

في تفاصيل التصرّف الديناصوري الجديد، قامت الأجهزة الأمنية اللبنانية خلال الأشهر الماضية باعتقال واستدعاء ستّ شبّان بسبب مقالات الكترونية أو تعليقات لهم حول رئيس الجمهورية ميشال سليمان على الفايسبوك، ثلاثة منهم تمّت إحالتهم إلى النيابة العامة الاستئنافية، وواحد تم إصدار مذكّرة بحث وتحرّ بحقّه، واثنان آخران (أحدهما مدوّن والثانيناشط سياسي) أخلي سبيلهما بعد التحقيق معهم لساعات وتهديدهم بملاحقات مستقبلية إن لم يلتزموا الصمت.

ويأتي ذلك في ظلّ جوّ عام من التضييق على الحرّيات في لبنان في ظلّ اقتراح تعديل قانون الاعلام واقتراح قانون تنظيم الانترنت اللذان ينالان مباشرة من حريّة التعبير ويعيدان عقوبة الحبس للصحافيين، لدرجة استحقّ معها لبنان بجدراة لقب جمهورية طزستان على حدّ تعبير الصديق خضر سلامة في مقالته الأخيرة.

وتضمّن ردّ السلطات السياسية محتوىً يفوق الذي حصل سوءاً، فبالإضافة إلى محاولة رئيس الجمهورية التبرؤ من القضية عبر القول ان القضاء تحرّك تلقائياً (رغم أن الجميع يعلم العكس)، قام أيضاً باستعارة أدبيات القرون الوسطى ليردّ على الانتقادات قائلاً "أنه حريص على تربية الشباب كأنهم أولادي" مدافعاً عن اعتقالهم كون ما قالوه بحقه "يندى له الجبين". لكن ما فات رئيس الجمهورية أنه رئيس جمهورية دولة بمواطنين ومؤسسات وعلم في وسطه

* منشور بتاريخ 1 تمّوز 2010.

أرزة وليس شيخ قبيلة في الصحراء، وأن هؤلاء الشباب هم مواطنون في دولته لا أطفال يعاقبهم بقرص آذانهم ولا مجرمين يتعامل معهم بإرسال مخابرات الجيش إلى منازلهم ليلاً واعتقالهم وتهديدهم بالسجن لعامين بسبب جملة على الفايسبوك. وما فات رئيس الجمهورية أيضاً أن ما يندى له الجبين بالفعل هو أن يترك كل مشاكل البلاد وأن يتجاهل موجات التحريض الطائفي والسياسي على ألسنة الإعلام والسياسين والاحزاب ليهبط إلى مستوى متابعة آخر ما يقال عنه على الفايسبوك وإلى مستوى توجيه جهود الأجهزة الأمنية لقمع المواطن بدل حمايته، وإلى مستوى نفاق هائل يتمثل بقمع الحريات علناً ثم التبجّح بالحديث عن الحرية في لبنان في المحافل الدولية. ولو كان رئيس الجمهورية هو فعلاً "أكثر الحريصين على الحريات العامة وحرية التعبير والحفاظ على شبابنا"، كما ورد في توضيح من مكتبه الإعلامي، فيجب عليه إيقاف كل الملاحقات فوراً والتعهّد بعدم المسّ بأي مواطن لبنان بسبب رأيه وتقديم اعتذار للشباب وأهالي الشباب على الألم والقلق اللي سبّبه قراره بملاحقتهم.

من الملصقات الاحتجاجية على تصرف الأجهزة الأمنية - المصدر: مدوّنةtrella.org

بالإضافة إلى ذلك، إن التوقيف والاستدعاء هو غير قانوني، أولاً لأنه في حالة المدوّن خضر سلامة والناشط ماريو ملكون غير مستند على طلب من المحكمة وليس له أي سند قانوني على الإطلاق، وثانياً لأن قانون الإعلام الحالي لا يشمل النشر في الوسائل الالكترونية، والتعديل الذي ينص على ذلك لم يقرّه مجلس النواب بعد. وفي الشقّ القانوني أيضاً، إن الوسائل الالكترونية خارجة عن الجغرافيا وغير خاضعة قانونياً لسلطة الدولة اللبنانية، ولا هي تستوجب في الأساس ترخيص من وزارة الإعلام أو من الدولة اللبنانية ، لذلك هي غير مرتبطة بها قانونياً ولا تخضع لأحكامها لأن وجودها غير مرتبط بالوزراة وسلطة الدولة في الأصل. وبالتالي إن التبرير الذي قدّمه مدّعي عام التمييز القاضي سعيد ميرزا هو تبرير سياسي وليس قانوني، خاصة أن القاضي لم يحدّد ما هي المادّة القانونية التي أوقف الشباب على أساسها، وخاصة أيضاً في ظلّ وجود اجتهاد سابق للقضاء اللبناني حول عدم شمول الانترنت لوسائل النشر المحدّدة في القانون. وهذا ما يستوجب في أقلّ الأحوال استقالة المدّعي العام من منصبه.. لو كنّا في دولة فعليّة.

أما قيام بعض الناشطين والمتعاطفين مع رئيس الجمهورية بـ"تفهّم" الملاحقات لأن مشاركة شابيّن من المعتقلين تضمّن كلاماً نابياً فهو تبرير ينقض نفسه بنفسه لعدّة أسباب. فمن ناحية أولى، الفايسبوك ليس ملك مكتب رئيس الجمهورية ولا الرئيس هو من يحدّد ما يمكن وما لا يمكن قوله فيه، ولا الحرية هي تقدمة من حضرة الرئيس للمواطنين، لذلك فإن كان هناك تعليق أو شتيمة على صفحة الرئيس فيمكنهم، بكلّ تحضّر حذفها أو تبليغ إدارة الفايسبوك عنها بدل التصرّف كمافيا وإفلات الكلاب البوليسية على مواطنيهم. من ناحية ثانية، صحيح أن الشتائم المذكورة تندرج ضمن قانون القدح والذم، إلا أن هذا القانون بحدّ ذاته هو غير عادل ولو طبّق على الجميع لكانت غالبية الشعب اللبناني في السجون. وعلى حدّ تعبير الناشط الحقوقي نور مرعب في مقاله "حدود حرية التعبير"، فإن رئيس الجمهورية لا يحقّ له تطبيق هذا القانون بالذات وذلك من أجل ضمان "حق المواطن بمسائلة السلطة وبسبب قوّة صاحب السلطان ونفوذه وحصانته" التي تجعل من المواجهة بينه وبين المواطن غير عادلة وغير متكافئة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على السياسي الذي تهمّه مصلحة بلاده، أن يتساءل ما الخطأ الذي يقوم به حين يشتمه نصف مواطنيه، خاصة أن شتم السياسيين هو أقلّ الإيمان في بلد بات مكبّ للخردة من دون أي مقوّمات لعيش كريم. وأخيراً، بغضّ النظر عن كل النقاشات الفرعية حول هذه المسألة، يجب على كل الناشطين الحقوقيين والسياسيين والمدنيين أن يدركوا أهمية الرفض التام لإخضاع الفضاء الالكتروني لأي نوع من أنواع الرقابة والملاحقة فيما يتعلّق بحرية التعبير. الفضاء الالكتروني هو مساحة خاصة، عالمية وحرّة غير خاضعة لسلطات الدول ولا لأهواء الديناصورات الآتية من القرون الماضية، وهو أيضاً أحد أفعل الأدوات اليوم في بناء الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي للمواطنين، لذلك يجب الحفاظ عليه خالٍ من حكم الديناصورات. في اللحظة التي نعطي فيها مجال للسلطة لكي تحدّد لنا الممنوع والمسموح في ما يجب أن نؤمن به ونعبّر عنه، نكون دخلنا نفق مظلم آخره دولة مكمّمة الأفواه سلطانها طاغية ومواطنها فأر مهزوم جائع يختبىء في القواويش ويعتاش على الفتات.

لذلك، يعتبر معظم الناشطين في الوقت الحالي أننا دخلنا في مرحلة أصبحت فيها معركة الحريات في لبنان معركة آنية ومستمرّة في المدى المنظور. ولكي لا يتحوّل هذا البلد الصغيرإلى سجن عربي جديد، يجب رفع الصوت وجعل كل مدوّنة وكل صفحة وكل تحرّك وكل كلمة سبباً لصداع أليم في رأس السلطة وحاشيتها من رئيس الجمهورية نزولاً لكي يدركوا أن كمّ الأفواه سياسة لا تجلب عليهم سوى المزيد من السخط ولا تجذب سوى المزيد من الخصوم ولا تسبّب سوى نشر المزيد ممّا أرادوا محاربته في الأساس. فحقاً، ما الذي كان أفضل سياسة لمكتب رئيس الجمهورية تجاه القضية، أن يحذف التعليقات ويكمل العالم دورانه بشكل عادي أم أن يلاحق الشباب ويفتح سليمان على نفسه باباً عريضاً لكلّ أنواع الشتائم والانتقادات؟

فيا حضرات السلاطين الحالمين بعروش من عصور الظلمة، الديناصورات على أشكالها تقع. تذكروا ذلك جيداً.

هيبة الرئاسة بسبعين دولار: الكميّة محدودة*

نجحت الحملة التي نفذّها الناشطون المدنيّون والمدافعون عن الحريات العامة في لبنان، إلى جانب الضغط الإعلامي والاتصالات التي أجرتها بعض الجهات السياسية، في الضغط على السلطات اللبنانية لإخلاء سبيل الشبان الثلاثة المعتقلين بجرم قدح وذمّ رئيس الجمهورية على الفايسبوك.

وتم إخلاء سبيل الشبان يوم الجمعة الماضي بعد أقل من أسبوع على اعتقالهم، مقابل كفالة مالية قدرها نحو 70 دولار أميركي عن كل موقوف، على أن يحالوا لاحقاً أمام القاضي المنفرد الجزائي في بيروت لمتابعة المحاكمة. والملفت في القرار أن قرار القاضي بالإفراج عنهم خالف رأي النيابة العامة، ما يدلّ على نجاح الحملة المدنية في تغيير مجرى الأمور، وهنالك أيضاً حديث عن عودة رئيس الجمهورية للتدخّل شخصياً في الموضوع بعد ادراك الكلفة الإعلامية التي تكبّدها بسبب تصرّفه القمعي.

إن هذا الانتصار، مهما كان صغيراً، يبرهن على أن الأصوات الحرّة تخيفهم بالفعل، وأن الممارسات القمعية التي كان يمكن أن تمرّ مرور الكرام قبل سنوات باتت اليوم أمر غير مقبول على الإطلاق. ونتأمل أن تكون الرسالة وصلت إلى كلّ السياسيين في لبنان ليدركوا أن كل من يفكّر منهم للحظة أنه يستطيع كمّ الأفواه واعتقال وترهيب الناس بسبب أرائهم فهو واهم ومكانه في المتاحف لا في قصور الحكم.

لكن هذا الانتصار أيضاً لا يجب أن يخدع الناشطين بسهولة المعارك مع النظام اللبناني، فالحملة المدنية – التي نالت تغطية صحفية جيدة في جريدتي الشرق الأوسط والأخبار - كان لها الفضل طبعاً بالضغط الإعلامي وبإيصال رسائل قوية وقاسية للقصر الجمهوري، لكن إطلاق سراح الشبّان لم يكن ممكناً لولا الضغط الإعلامي من وسيلة إعلامية مرئية كبيرة، ولولا الاتصالات السياسية التي أجرتها أكثر من جهة. ولو لم يكن الشبان محسوبين على جهة سياسية معيّنة، لكنّا على الأرجح وجدنا أن القضية غابت على مهل في غياهب النسيان فيما

* منشور بتاريخ 5 تموز 2010.

تلتهم السجون أجساد الموقوفين من دون أن يطالب بحقوقهم أحد. لذلك، نأمل أن تكون هذه الأحداث، بما تحمله من مؤشرات للمستقبل، باباً لتجذير النشطاء المدنيين في الدفاع عن حقوقهم وعن الحريات العامة، حتى نصل إلى اليوم الذي لا يكون الدفاع عن الحرية فيه مجرّد ردّة فعل، بل عمل منظّم وواعي وهادف، وحتى نصل إلى اليوم الذي لا يواجه القمع فيه بالمقالات والبيانات والصور فقط بل أيضاً بالمواجهات والحملات والتحرّكات على الأرض، وحتى يأتي اليوم الذي تُسقط فيه كل محاولات تحويل لبنان إلى سجن واسع، لا فقط على الصفحات الالكترونية والمدوّنات بل أيضاً في الشوارع والمدارس والمنازل وصناديق الاقتراع.

ولعلّ أوّل وأهم خطوة في هذا الاتجاه يجب أن تكون إدراك النشطاء أن القمع هو أحد الأوجه الدائمة والمستمرّة لنظام ديكتاتورية الطوائف في لبنان، وليس مجرّد هفوة من الرئيس أو غلطة عابرة مرتبطة بالمزاج السياسي. وبالتالي إن النضال للدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطن في لبنان ومنها الحرية، هو عملية مستمرة ودائمة ومعرّضة للانتكاس مجدداً في أي لحظة طالما أن النظام الموجود قائم على تحالف الإقطاع الطائفي – المالي – السياسي على المواطنين.

الخطوة التالية الطويلة الأمد يجب أن تكون نقل المعركة إليهم، إلى ديناصورات القمع والسجون، إلى النظام العفن الفاسد، إلى إقطاعيات العار والكروش الكبيرة، إلى لحى الضحك على الذقون والعقول، وإلا فمن المرجّح أن نجدهم قريباً قد نقلوا المعركة إلينا، إلى منازلنا ومدارسنا وجامعاتنا وصفحاتنا الالكترونية الشخصية، ولن يعاركوننا فقط على آرائنا بل أيضاً على لقمة عيشنا وعرق جبيننا ومأكلنا وملبسنا وكل شيء يمكنهم أن يضعوه في جيوبهم أو تحت رقابتهم.

المعركة لا تزال في بدايتها؛ يريدون تدجيننا ونريد انقراضهم... لكن نطمئنهم أن النتيجة واضحة: الديناصورات على أشكالها تقع، تذكروا ذلك جيداً!

--- انتهى ---